جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

العدالة عند الإمام الحاكم وتطبيقاتها

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

تخصُّص: الحديث وعلومه

إعداد الطالبة:
الحادة تـــي

المشرف:
أ.د. يوسف عبد اللاوي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أكرم بلعمري	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
يوسف عبد اللاوي	الأستاذ الدكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
يوسف تريعة	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 1438 هـ – 1439 هـ /2017 م–2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي :

إلى التي حملتني وهنا على وهن ووهبت عمرها لي

. . .أعانتني بدعائها الدائم. . .نبض قلبي ، أمي الحبيبة .

إلى من سعى ومن علمني أن الحياة صبر. . .أبي

الغالي حفظهما الله ورعاهم .

إلى الشموع التي أضاءت دربي وكانت لي سندا في الحياة

إخوتي وأخواتي .

إلى جميع أفراد العائلة والأقارب وإلى كل الصديقات .

وإلى كل من أفادني من قريب أو بعيد جزاه الله عنا كل خير .

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الشكر والعرفان

أحمد الله عزّ وجل أن من ّعلي ّ بإتمام هذا البحث، فله الحمد والشكر سبحانه، كما أنني لا أنسى الوالدين الكريمين ودعوتهما الصادقة، وكل من ساعدني في دراستي لهذه المذكرة.

وعملا بقوله -صلى الله عليه وسلم-: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان إلى أستاذي المشرف حفظه الله وسدد خطاه " الدكتور يوسف عبد اللاوي " الذي أفادني بنصحه وتوجيهاته.

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى خالي العزيز "بن عمر عبد المحسن " الذي سار معي في درب البحث وأعانني عليه.

ومن باب (ولا تنسوا الفضل بينكم) أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ملخص المذكرة

اشتملت هذه المذكرة على مقدمة وعرض وخاتمة، أما المقدمة فقد احتوت على التعريف بالموضوع وإبراز أهميته وأهدافه، وأسباب اختياره وآفاقه، والمنهج المتبع مع خطه البحث.

ثم مبحث تمهيدي يتناول التعريف بالإمام الحاكم وآثاره العلمية، فهو بدوره يحتوي على ثلاثة مطالب، وبعده مبحث أول فقد خصصته في تعريف العدالة عند الإمام الحاكم، فهو يشتمل على أربعة مطالب، وأما في ما يخص المبحث الثاني فهو لدراسة بعض النماذج من الرواة الذين حكم عليهم الإمام الحاكم بالعدالة تصريحا أو حكما، فهو يتضمن أربعة مطالب.

ثم ذيلت بحثي بخاتمة وبها أهم النتائج والتوصيات من هذه الدراسة، ثم الفهارس العامة.

Summary:

This memorandum worked on the introduction and presentation and conclusion, but the introduction contained the definition of the subject and highlight ahmet its objectives, its reasons, its horizons and the methodology followed with the research plan, and then an introductory survey dealing with the definition of the ruling ruler and its scientific implications. it contains three demands and prepares it first. It is devoted to the definition of justice in the ruling imam. It also includes three demands. The application of justice in the imam al-hakim includes four demandes.

This research was followed by a summary of the main findings and recommendations of this study, and general indexes.

قائمة المختصرات

الرمز	الاسم
ج	جزء
ص	صفحة
هـ	هجري
م	ميلادي
تحق	تحقيق
لا ن	لا ناشر
د ط	بدون طبعة
لا م	لا مكان طبع
د	دكتور
د ت	بدون ذكر تاريخ
ع	العدد
مج	مجلد

مقدمة

مقدمـــــة

إن الحمد لله، نحمده و نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

قال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾[سورة النساء:1].

أما بعد:

فإن علم مصطلح الحديث من أجلّ العلوم الشرعية، لأنه يتعلق بخدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ إن موضوعه هو الأحاديث النبوية، من حيث القبول والرد، وقد عرّفه علماء الحديث بأنه: "علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن، من حيث القبول والرد".

قال السيوطي:

علم الحديث ذو قوانين تحد .....يدرى بها أحوال متن وسند

فذانك الموضوع والمقصود ..... أن يعرف المقبول والمردود[1]

التعريف بالموضوع:

لا يخفى على أي دارس أنه لا سبيل لحفظ الآثار المنقولة عن النبي-صلى الله عليه وسلم- إلّا بالبحث والتنقيب عن أحوال ناقليها من أجل التمييز بين عدولهم من أهل الصدق وغيرهم من أهل الكذب والوهم والغفلة، وهذا يتطلب ضروبا وأنواعا من الاستيعاب التام والاستقصاء الدقيق والتتبع الشامل لشؤون الرواة وأحوالهم.

ولقد نهض أصحاب الحديث الشريف للقيام بهذه المهمة الشاقة، بدءا من عهد الصحابة إلى عهد الكتابة والتدوين، واعتنى نقادهم ببيان صفة من تقبل روايته ومن ترد من المخبرين، وبذلوا

[1] ألفية السيوطي في علم الحديث: لعبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المكتبة العلمية، ص3.

جهودا مضنية في الكشف عن أحوال الساقطين والمضعفين، واعتمدوا في ذلك على ما طهر من سيرتهم بعد التعامل معهم ومعاشرتهم سفرا وحضرا.

لذا قال العراقي:

واعن بعلم الجرح والتعديل.....فإنّها لمرقاة للتفصيل

بين الصحيح والسقيم واحذر ... من غرض فالجرح أَي خطر[1].

وظهرت المقولة القائلة:" روى عبد الر حمان بن أبي ح اتم عن ابن سيرين قال: "إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونه"[2].

وبرز بذلك علم (الجرح والتعديل) واهتم به العلماء اهتماما بالغا وبذلوا جهودا مضنية في دراسات أحوال الرجال الذين نقلوا السنة النبوية.

لذا فإن علم معرفة رجال الحديث والذي اصطلح على تسميته بعلم الجرح والتعديل يشكل العمود الفقري لعلم مصطلح الحديث، إذ يوزن فيه الرجال ويطلع على أحوالهم وصفاتهم ويسهل الحكم على مروياتهم بالقبول أو الرد.

سأفرد-بإذن الله تعالى- دراستي هذه على العدالة عند الإمام الحاكم وسأناقش بعض المسائل والقضايا التي تتعلق بها، لأن هذه المسائل وقع فيها خلاف كبير بين المحدثين من جهة، والأصوليين من جهة أخرى، وكان له أكبر الأثر في اختلافهم في الحكم على الأحاديث قبولا وردا.

إشكالية البحث: استنادا إلى ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

-ما تعريف العدالة عند الإمام الحاكم؟ وما المقصود منها؟.

لا ريب أن المتأمل في هذا الموضوع سوف تثار في ذهنه جملة من التساؤلات الفرعية التي تندرج ضمن الإشكالية الأساسية وهي:

-ما هي شروط عدالة الراوي؟ وما هي طرق ثبوتها؟.

---

[1] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمان بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 1424هـ/2003م، ج4، ص347.

[2] علم الجرح والتعديل: لعبد المنعم السيد نجم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط س12، ع1، 1400هـ، ص53.

- ما هي آراء العلماء من خلال تعريفهم للعدالة؟.

-هل هو على مذهب الأصوليين أم المحدثين ؟.

عنوان البحث:

بناء على ما سبق وقع اختياري على موضوع من موضوعات مصطلح الحديث ألا وهو العدالة عند الإمام الحاكم وتطبيقاتها.

شرح حدود العنوان: العدالة عند الإمام الحاكم وتطبيقاتها.

العدل: لغة: وهو ضد الجور، وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم.

اصطلاحا: كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة حتى يتبين جرحه.

الإمام الحاكم: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع.

أهمية الموضوع:

تكمن في دوره الدقيق المتعلق بالعدالة ومفهومها وتطبيقاتها عند واحد من كبار أئمة النقد الحديثي الإمام الحاكم.

وتكمن أهميته أيضا في كونه يتعلق بشخصية لها مكانتها في علم الحديث عموما.

كما تكمن في كون العدالة ركن من أركان أوثقية الراوي اتفق العلماء على اشتراطها نظريا واختلفوا في التطبيقات العملية وموقع الحاكم من ذلك.

أهداف الموضوع:

-التمكن من فهم عدالة الرواة ومعرفة مقصد علماء الحديث منها وخاصة الإمام الحاكم النيسابوري.

-إثراء المكتبة الجامعية بموضوع جديد يستفيد منه طلبة العلم إن شاء الله.

--بيان المكانة العلمية التي تبوأها الإمام أبو عبد الله الحاكم بين علماء المصطلح.

-شرف علم الحديث، وعلو مرتبته وسمو منزلته فأحببت أن أنال حظا من هذا الفن.

أسباب ودواعي اختيار الموضوع:

-الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع والإحاطة ببعض جوانبه.

- الوقوف على حقيقة شخصية الإمام الحاكم النيسابوري ومكانته العلمية.

- الاستفادة الصحيحة من كتبه.

- المساهمة ولو بقدر ضئيل في خدمة مصطلح الحديث الشريف.

-محاولة تسليط الضوء على جانب من جوانب شروط الحديث الصحيح ألا وهي العدالة.

الدراسات السابقة:

بعد البحث الطويل في شبكة الانترنت وسؤالي للأستاذ المشرف، تبين لي أنه لا توجد دراسة في حدود بحثي بهذا العنوان وإنما توجد دراسات حول موضوع الحديث الصحيح بصفة عامة، ورغم ذلك إلّا أنني حاولت جمع أكبر عدد ممكن من المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع نذكر منها:

- العدالة و والضبط وأثرهما في قبول الأحاديث أو ردها للدكتور جنيد أشرف إقبال أحمد.

- مفهوم العدالة عند ابن حبان وتطبيقها على كتابه الثقات (رسالة ليسانس) لبن سالم محمد فوزي وآخرون.

- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري.

-المدخل إلى الإكليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري.

صعوبات البحث:

كأي بحث علمي تتخلله عدّة صعوبات وعراقيل، فقد واجهتني العديد منها والتي يمكن أن تعترض أي باحث نذكر منها:

-قد يتبادر إلى بعض الأذهان بأن موضوع البحث سهل غير أن صعوبته لا تبدو جلية إلّا عند الغوص في مضمونه، خاصة وأن الدراسات الأكاديمية في هذا الموضوع شحيحة، فالصعوبات كثيرة وخاصة في جمع المادة العلمية.

-صعوبة الحصول على المصادر والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع، لأن أغلب المراجع التي تحصلت عليها تكلمت عن الحديث الصحيح بصورة عامة.

خطـــة البحث:

قسّمت هذه الرسالة إلى مقدمة ومبحث تمهيدي ومبحثين رئيسين وخاتمة، واحتوت المقدمة على التعريف بالموضوع وإبراز أهميته وأهدافه وأسباب اختياره والمنهج المتبع.

المبحث التمهيدي: وفيه التعريف بالإمام الحاكم وآثاره العلمية، واشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فقد تناولت فيه ترجمة موجزة للإمام الحاكم من حيث (اسمه ونسبه ومولده، مرورا برحلاته العلمية، وكذلك شيوخه وتلاميذه وثناء العلماء عليه.

أمّا **المطلب الثاني:** فقد كان عنوانه آثاره العلمية ووفاته.

أمّا **المطلب الثالث:** فقد تطرقت فيه إلى التعريف بأهم كتبه (المدخل إلى الصحيح، المستدرك على الصحيحين، معرفة علوم الحديث، المدخل إلى الإكليل).

أمّا **المبحث الأول:** فقد كان عنوانه العدالة ومفهومها عند الإمام الحاكم، فقد تضمن هذا المبحث أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: قمت بتعريف العدالة عند المحدثين لغة واصطلاحا.

أمّا **المطلب الثاني:** فقد عنونته بالعدالة عند الإمام الحاكم، فقد قمت بتعريفها ثم ذكر شروطها وطرق ثبوتها وكذلك الفرق بين عدل الرواية وعدل الشهادة.

أمّا **المطلب الثالث:** فقد خصصته في الموازنة والترجيح بين أقوال الأئمة، فقد اشتمل على ثلاثة فروع، أما الفرع الأول فكان في مناقشة تعريف المحدثين والأصوليين، أمّا بالنسبة للفرع الثاني فقد كان في مناقشة تعريف الإمام الحاكم، أمّا الفرع الأخير فهو في الترجيح بينهما.

أمّا **المبحث الثاني:** والذي يعتبر بمثابة المبحث المحوري للبحث، فقد قسمته إلى أربعة مطالب أيضا.

المطلب الأول: فقد خصصته في إبراهيم بن عصمة العدل، وقسمته إلى فرعين:

الفرع الأول: تناولت فيه الحكم على إبراهيم بن عصمة، فقمت من خلاله بذكر قول الإمام الحاكم فيه ثم ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه مع بيان القول الراجح منهما.

أما بالنسبة للفرع الثاني: فقد خصصته لذكر بعض النماذج التطبيقية من أحاديث إبراهيم بن عصمة، حيث بدأت هذه الدراسة بذكر نص الحديث، ثم تخريجه وكذلك الحكم على إسناده (قول الإمام الحاكم وكذلك أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه) ، ثم الرد عليه وذلك من خلال ترجمة لرجال الإسناد ثم ذكر موقف العلماء من حكم الإمام الحاكم على هذا الإسناد، ثم بيان درجة الحديث عن النقاد.

وكذلك نفس الطريقة لبقية المطالب الثلاثة الأخرى.

أمّا **المطلب الثاني**: فقد تناولت فيه أبو الحسن بن علي بن محمد بن سختويه العدل.

أمّا **المطلب الثالث** : فقد تطرقت فيه إلى أبو الحسن محمد بن حسين بن علي بن أبو بكر العدل.

أمّا **المطلب الرابع**: فقد تناولت فيه نصر بن محمد العدل.

ثم ذيلت بحثي هذا بخاتمة بها أهم النتائج والتوصيات من هذه الدراسة، ثم أعقبت البحث بفهارس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأعلام المترجم لهم، وكذلك فهرس المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

مصادر البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على كتب التراجم والرجال التي ترجمت للإمام الحاكم النيسابوري، والتعريف بأهم كتبه وشيوخه وتلاميذه ورحلاته، ومن ذلك: تاريخ نيسابور، تاريخ دمشق، تاريخ بغداد، الطبقات الشافعية الكبرى، الوافي بالوفيات،....إضافة إلى هذه الكتب فقد استعنت بكتب اللغة والمعاجم منها: القاموس المحيط، تاج العروس، لسان العرب، الكليات، كما استعنت بكتب مصطلح الحديث منها: مقدمة ابن الصلاح، ألفية السيوطي في علم الحديث، المدخل إلى الصحيح، المدخل إلى الإكليل، معرفة علوم الحديث، المقنع في علوم الحديث، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، الكفاية في علم الرواية، جرح الرواة وتعديلهم، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة،...كما اعتمدت على بعض الرسائل التي اعتنت بمنهج الإمام الحاكم النيسابوري في كتبه منها: المستدرك على الصحيحين (رسالة دكتوراه) للطالب عايض بن عليثه بم معلا الصاعدي وكذلك منهجه في كتابه معرفة علوم الحديث (رسالة ماجستير) للطالب عبد الله بن سليم بن

سلامة الصاعدي، كما اعتمدت على بعض المجلات منها: منهجه في كتابه المستدرك على الصحيحين لسليماني عبد القادر.

آفاق البحث وفرضيته:

يفترض في هذا البحث أن يستنبط ولو صورة عامة على موضوع العدالة عند الإمام الحاكم النيسابوري من تعريف لها وطرق ثبوتها وشروطها وبيان الاختلاف بين ما ذهب إليه الإمام الحاكم وبين ما ذهب إليه المحدثين والأصوليين في تعريفها.

المنهج المتبع:

لقد اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على أربعة مناهج وهي:

المنهج الوصفي: وذلك من خلال ترجمة الإمام الحاكم وكذا اعتمدته في ترجمة الرواة الذين ذكروا في المبحث الثاني.

المنهج التاريخي: وذلك من خلال ترجمة الإمام الحاكم وكذلك سير الرواة الذين ذكروا في المبحث الثاني.

المنهج المقارن: استعملت هذا المنهج في المقارنة بين عدل الرواية وعدل الشهادة، وكذا في الموازنة والترجيح بين آراء الأئمة.

المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء كتب الإمام الحاكم (المدخل إلى الصحيح، المستدرك على الصحيحين، معرفة علوم الحديث، المدخل إلى الإكليل) التي تطرقت لدراسة العدالة كشرط من شروط الحديث الصحيح، وجمع ما تيسر لي من أقوال أهل العلم من المحدثين في عدالة الرواة وكل ما يتعلق بها.

وفي الختام أتقدم بعظيم الشكر والعرفان لجميع من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد وأخص بالذكر أستاذي المشرف الدكتور يوسف عبد اللاوي لما تحمله من عناء في متابعتي، كما أتقدم بشكري إلى أعضاء اللجنة المناقشة لما تحملوه من عناء في قراءة المذكرة وتصويبها للارتقاء بها، وكلي أمل أن أكون قد غطيت الموضوع بكل جوانبه، وساهمت في إضافة موضوع إلى مكتبتنا وهي بحاجة ماسة له، ولا أدعي الكمال ، فالكمال لله وحده، عليه توكلت فهو نعم المولى ونعم النصير.

المبحث التمهيدي

التعريف بالإمام الحاكم -رحمه الله- وآثاره العلمية.

المبحث التمهيدي: التعريف بالإمام الحاكم –رحمه الله– وآثاره العلمية.

سوف أعرض من خلال هذا المبحث ترجمة موجزة للإمام الحاكم من خلال كتب التراجم والطبقات وكذلك الكتب التي عنيت بعلم الرجال، ثم سنذكر مؤلفاته مع التعريف ببعضها والتي هي موضوع الدراسة.

قد تضمن هذا المبحث على ثلاثة مطالب، يحتوي الأول على ترجمة موجزة للإمام الحاكم، أمّا الثاني فقد احتوى على آثاره العلمية، أمّا الثالث فقد تناول التعريف بأهم كتبه.

المطلب الأول:ترجمة موجزة للإمام الحاكم –رحمه الله–.

سأتناول في هذا المطلب التعريف بالإمام الحاكم وذلك من خلال: اسمه ونسبه، ثم نعرج على رحلاته العلمية وأهم شيوخه وتلاميذه وثناء العلماء عليه.

الفرع الأول: اسمه ونسبه ومولده ورحلاته العلمية.

أولا: اسمه ونسبه ومولـــــده.

محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع صاحب المستدرك وغيره من الْكتب المشهورة ولد فِي ربيع الأول سنة إِحدى وعشرين وثلث مائة[1].

النيسابوري نسبة إلى نيسابور[2]، بفتح أوله: وتسمى (أبرشهر) ويقول بعضهم (إيران شهر) وهي مدينة عظيمة من مدن خراسان[3].

---

[1] طبقات الشافعية: لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبه، تحق: د، الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ، ج1، ص193.

[2] والعجم يسمّونها نشاوور: مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، خرج منها جماعة من العلماء، وبينها وبين مرو الشاهجان ثلاثون فرسخا، فتحها المسلمون في أيام عثمان بن عفّان، على يد عبد الله بن عامر، وبنى بها جامعا، (مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لعبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفي الدين، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ، ج3، ص1411).

[3] وأما خراسان فإنها تشتمل على كور، وهو اسم الإقليم، والذي يحيط بها من شرقيها نواحي سجستان وبلد الهند ، وغربيها مفازة الغزية ونواحي جرجان، وشماليها ما وراء النهر وشيء من بلد الترك يسير على ظهر الختل، وجنوبيها مفازة فارس وقومس، (المسالك والممالك: للإصطخري، لا ن، لا م، د ط، د ت، ج1، ص117).

وإحدى عواصمها[1].

ثانيـــــا: طلبه للعلم ورحلاتـــــه العلمية.

عند النظر في سيرة الحاكم أبي عبد الله بن البيع نجد فيه بوادر الحرص على التعليم والتحصيل من وقت مبكر وفي سنّ قلّ من يحرص على التحصيل فيها، ذلك أنه بدأ بطلب هذا الشأن في صغره بعناية والده وخاله، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين وقد استملى على أبي حاتم بن حبان في سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاثة عشرة سنة.

فبعد أن سمع الحاكم من شيوخ بلده نيسابور، كان لزاما عليه أن يبدأ بالرحلة في أقطار الأرض، للالتقاء بالعلماء، ومقابلة الحفاظ الذين أفنوا أعمارهم في جمع العلم.

فلم يكن صغر سنّ الحاكم مانعا له من المكث في بلده ولا متعللا بكثرة شيوخ مجتمعه، بل شمر على ساعد الجد، واستغنى عن الراحة وشهوات النفس بالكد، وبعد أن طاف على شيوخ نيسابور ونهل على علومهم، رامت نفسه العالية مفارقة أهل البلد.

وإذا كانت الرحلة في طلب الحديث بهذه المثابة والعناية عند أهل الحديث، فلا بد من التحديد المتين للجهة المعنية بها والبالغة في الفضل شأوها، فليس ترك الوطن والخلان، والأهل والجيران يسير على نفس الإنسان إلّا إذا كان الأمر البديل غاليا، وقيمة الإقليم المهاجر إليه ساميا.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن أبا عبد الله الحاكم قد اختار من البلاد أعلاها صيتا، وأصبحت لطلاب الحديث مقيلا ومبيتا، فرحل الحاكم إلى العراق والحجاز وبلاد خراسان، وبلاد الجبل، وبلاد ما وراء النهر، وبلاد خورستان، وهذه من أعظم البلدان شهرة، وحفاظها وعلماؤها جلة مهرة[2].

---

[1] المسالك والممالك، المصدر السابق، ج1، ص117.

[2] المستدرك على الصحيحين: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، للطالب عايض بن عليثه بن معلا الصاعدي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الحديث وعلومه، إشراف: أ. د/ محمد بن عمر بازمول، جامعة أم القرى، 1435هـ/ 2014م، ص50.

قال السمعاني: له رحلة إلى العراق والحجاز ومرو وما وراء النهر[1].

وقال الخليلي: وله إلى العراق والحجاز رحلتان[2].

*ومما اتسم به –رحمه الله تعالى– في رحلاته –أيضًا– الانتقاء والانتخاب على المشايخ، وتخريج الفوائد لهم[3].

الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه وثناء العلماء عليه.

أولا: شيوخه.

لقد قام الحاكم أبو عبد الله برحلات واسعة، فطاف البلدان وأكثر التجوال طلبا للعلم وحرصا على تلقيه من أسانيده وفحولته، لذا بلغ عدد شيوخه حوالي ألفي شيخ، وهذا عدد كبير جدا، إن دلّ على شيء دلّ على علو همته، وعظيم حرصه وجهده، حتى قال الذهبي عنه في السير: فإنه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس [4]، وقال في التذكرة: وسمع بالبلاد من ألفي شيخ أو نحو ذلك[5].

سنكتفي بالترجمة لبعض مشاهيرهم فمنهم:

1) **علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن الدارقطني**، فهو إمام حافظ مجود، شيخ من مشايخ الإسلام، وعلم من علمائه الجهابذة، وكان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى

---

[1] ينظر: الأنساب: لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد، تحق:عبد الرحمان بن يحي المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1382هـ/ 1962م، ج12، ص36.

[2] الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ، ج3، ص852.

[3] الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم: لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1432هـ/ 2001م، ج1، ص57.

[4] سير أعلام النبلاء: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/ 1985م ، ج17، ص163.

[5] تذكرة الحفاظ: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ/ 1998م، ج3، ص162.

إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه،والاختلاف، والمغازي وأيام الناس، وغير ذلك[1].

2) **ابن حمشاذ النيسابوري علي بن حمشاذ بن سختويه بن نصر أبو الحسن النيسابوري** المعدل الإمام صنف المسند الكبير في أربع مائة جزء وعمل الأبواب في مائتين وستين جزءا والتفسير في مائتين وثلاثين جزءا وتوفي سنة 338هـ[2].

3) **الإمام المفيد الثقة محدث المشرق** [3] **أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأموي**[4] **مولاهم المعقلي النيسابوري المعروف بالأصم**، كان محدث عصره بلا مدافعة، توفي سنة 346هـ[5].

4) **أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الأصفهاني الصفار** ، صنف في الزهد وغيره وكان من أكثر الحفاظ حديثا[6] توفي سنة 339هـ[7].

5) **الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري ابن الأخرم**، صنف مستخرجا على الصحيحين وصنف المسند الكبير، توفي سنة 344هـ.

6) **الإمام الحافظ شيخ الإسلام محمد بن محمد بن يوسف الطوسي شيخ الشافعية**، صنف وجمع وخرج الصحيح على كتاب مسلم وكان أحد الأعلام، توفي سنة 344هـ.

---

[1] المستدرك على الصحيحين، رسالة دكتوراه، المرجع السابق، ص57.

[2] الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، تحق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، د ط، 1420هـ/ 2000م، ج21، ص54.

[3] المدخل إلى الصحيح: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري، تحق: د/ ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، دار الإمام أحمد، مج 1، ص26.

[4] اللباب في تهذيب الأنساب: لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، دار صادر، بيروت، 1400هـ/ 1980م، ج2، ص144.

[5] المدخل إلى الصحيح للحاكم، المصدر نفسه، مج 1، ص26.

[6] المدخل إلى الصحيح، المصدر نفسه، مج 1، ص 26.

[7] الوافي بالوفيات، المصدر نفسه، ج3، ص277.

7) **محدث خراسان الإمام الحافظ الجهبذ محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق أبو أحمد الحاكم النيسابوري،** صاحب التصانيف وهو الحاكم الكبير مؤلف كتاب الكنى، توفي سنة 378هـ[1]..

وقد قرأ بالروايات على ابن الإمام [2]، ومحمد بن أبي منصور الصرام، وأبي علي بن النقار مقرئ الكوفة، وأبي عيسى بكار مقرئ بغداد.

وتفقه على أبي علي بن أبي هريرة، وأبي الوليد حسان بن محمد، وأبي سهل الصعلوكي[3].

ثانيـــا: تلاميـــــذه.

عند التأمل في سيرة الإمام الحاكم أبي عبد الله –رحمه الله– وما حظي به من همة عالية، منذ نعومة أظفاره، وموهبة بديعة في الحفظ والفهم، وما تيسر له من عدد الشيوخ، وقبل هذا وبعده توفيق مولاه–تبارك وتعالى له– وإحاطته له ورعايته حتى صار أبو عبد الله من حفظة الحديث وحملته، ونقاده، حتى ذاع صيته ورُحل إليه من بقاع الأرض باختلاف أجناس الراحلين إليه وتنوع الجالسين بين يديه، كل هذا وغيره سيؤكد في النفس تأكيدا لا يعتريه شك، ولا يخالطه ريب: أن طلابه لا يحصون وأن الآخذين عنه لا يعدّون [4]، حتى قال السبكي: رحل إليه إليه من البلاد لسعة علمه وروايته واتفاق العلماء على أنه من أعلم الأئمة الذين حفظ الله بهم هذا الدين[5]، وقال السمعاني: روى عنه جماعة كثيرة من أهل العراق وخراسان[6].

وسوف أقوم بذكر بعض من اشتهر منهم، ومن كان له يد في التصنيف، مع ذكر تاريخ وفاته منهم:

---

[1] المدخل إلى الصحيح، المصدر السابق، مج 1، ص26-27.

[2] وهو أبو بكر محمد بن العباس بن الإمام (غاية النهاية في طبقات القراء: لمحمد بن محمد بن محمد علي بن الجزري الدمشقي الشافعي شمس الدين أبو الخير، تحق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط 1، 1427هـ/2006م، ج2، ص185).

[3] سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج17، ص163-165.

[4] المستدرك على الصحيحين، رسالة الدكتوراه، المرجع السابق، ص58.

[5] طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحق: د/ محمود محمد الطناحي و د/ عبد الفتاح محمد الحلو، هجر، ط2، 1413هـ، ج4، ص157.

[6] الأنساب للسمعاني، المصدر السابق، ج2، ص401.

1)**أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي** : الحافظ الإمام صاحب كتاب السنن الكبير والسنن الصغير ودلائل النبوة وكتاب الأدب وغير ذلك سمع بنيسابور من أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم والسيد أبي الحسن محمد بن الحسين العلوي وأبي طاهر محمد بن محمد بن محمش الزيادي وحدث عنه ابنه إسماعيل وابن ابنه أبو الحسن عبيد الله بن محمد بن أحمد البيهقي وأبو عبد الله الفراوي،...توفي سنة 458هـ[1].

2) **أحمد بن علي بن خلف أبو بكر الشيرازي ثم النيسابوري، الأديب:** العلامة مسند نيسابور في وقته أكثر عن الحاكم أبي عبد الله توفي سنة 487هـ[2].

3) **إسماعيل بن عبد الرحمان أبو عثمان الصابوني النيسابوري الصابوني** : الإمام العلامة، القدوة المفسر، المحدث، شيخ الإسلام، حدث عن: أبي سعيد عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، وأبي بكر ابن مهران، وأبي محمد المخلدي، وأبي طاهر بن خزيمة ،...حدث عنه: الكتاني، وأبو القاسم بن أبي العلاء، والبيهقي، توفي سنة 447هـ[3].

4) **خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم ابن الخليل القزويني، أبو يعلى الخليلي:** قاض، من حفاظ الحديث، العارفين برجاله. له (الإرشاد في علماء البلاد – خ) ذكر فيه المحدّثين وغيرهم من العلماء على ترتيب البلاد إلى زمانه[4].

5) **عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله السماك (أبو ذر الهروي)** : سافر الكثير، وحدث ببغداد عن أبي الفضل بن خميرويه الهروي، وأبي العباس بن الفضل النضروي، وبشر بن محمد

---

[1] التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحق: كما يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ/ 1988م، ص137.

[2] الوافي بالوفيات، المصدر السابق، ج7، ص143.

[3] سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج18، ص41.

[4] الأعلام: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م، ج2، ص319.

المزني، وطبقتهم، وكنت لما حدث غائبا ، كان ثقة ضابطا، دينا فاضلا، وكان يذكر أن مولده في سنة356هـ، ومات بمكة سنة434هـ[1].

6) **محمد بن أحمد بن محمد بن فارس (أبو الفتح بن أبي الفوارس**): كان جده سهلا يُكنى أبا الفوارس، ولد سنة 338هـ، وسمع من أبي بكر محمد بن الحسن بن زياد النَّقّاش، وأبي بكر الشافعي، وأبي علي بن الصَّوّاف، وأحمد بن يوسف بن خلَّاد، وسافر في طلب الحديث إلى البصرة، وحدث عنه أبو سعد الماليني، وأبو بكر البرقاني، وهبة الله بن الحسن الطبري، توفي سنة 412هـ[2].

7) **محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب أبو العلاء الواسطي:** قاض، من أهل العلم بالحديث والقراءات، نشأ وتعلم بواسط. ورحل إلى بغداد والكوفة والدينور. ثم استوطن بغداد، وجمع كثيرا من الحديث وخرّج أبوابا وتراجم وشيوخا وتوفي ببغداد سنة 431هـ[3].

ثالثـــا: ثنـــاء العلماء عليه.

لقد أثنى كثير من أهل العلم على أبي عبد الله الحاكم ثناء حسنا، وشهدوا له بالفضل والعلم والورع، وفيما يلي بعض أقوالهم:

قال الحافظ الخليل بن عبد الله: "له رحلتان إلى العراق والحجاز، الثانية في سنة ثمان وستين، وناظر الدراقطني فرضيه، وهو ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه قريبا من خمس مائة جزء، يستقصي في ذلك، يؤلف الغث والسمين"[4].

وقال الخطيب البغدادي: "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم

---

[1] تاريخ بغداد وذيوله: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ، ج11، ص142.

[2] الثقات ممن يقع في الكتب الستة: لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السودوني، تحق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث، اليمن، ط1، 1432هـ/ 2011م، ج8، ص153.

[3] الأعلام للزركلي، المرجع السابق، ج6، ص275.

[4] سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج12، ص572.

الحديث مصنفات عدّة...وكان ثقة"[1].

وقال محمد بن طاهر المقدسي الحافظ:"سألت سعدا الزنجاني الحافظ بمكة قلت له أربعة من الحفاظ تعاصروا: أيهم أحفظ؟ فقال: من؟ قلت: الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وأبو عبد الله بن مند هبأصبهان، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابو ر، فسكت فألححت عليه فقال أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب وأما ابن مند هفأكثرهم حديثا مع معرفة تامة وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفا"[2].

وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين"[3].

وقال ابن كثير: "وقد كان من أهل الدين والأمانة والصيانة، والضبط، والتجرد، والورع"[4].

وقال السمعاني: "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ والفهم، وله في علوم الحديث وغيرها مصنفات حسان"[5].

وقال تاج الدين السبكي: "كان إماما جليلا وحافظا حفيلا اتّفق على إمامته وجلالته وعظم قدره".

قال الدارقطني:"وهو ثقة واسع الْعلم بلغت تصانيفه قريبا من خمسمائة جزء"[6].

---

[1] تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، المصدر السابق، ج3، ص94.

[2] طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، المصدر السابق، ج4، ص159-160.

[3] سير أعلام النبلاء للذهبي، المصدر السابق، ج17، ص163.

[4] البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1408هـ/ 1988م، ج11، ص409.

[5] الأنساب للسمعاني، المصدر السابق، ج2، ص400-401.

[6] طبقات الشافعية الكبرى، المصدر نفسه، ج4، ص156.

المطلب الثاني: آثـــــــاره العلمية ووفاته.

بعدما تطرقت إلى ترجمة الإمام الحاكم سوف أذكر بعض آثاره العلمية لننتهي إلى ذكر تاريخ وفاته.

الفرع الأول: آثاره العلمية.

هذا وقد ترك الإمام الحاكم لنا العديد من المصنفات النافعة والتي لم يسبق إلى مثلها فمن مصنفاته:

لقد رزق الإمام الحاكم –رحمه الله تعالى– حسن التصنيف وغزارته، فذكر بعضهم أن تصانيفه بلغت قريبًا من خمسمائة جزء، وقيل: ألف جزء، وقيل: ألف وخمسمائة جزء.

وقد شرع الحاكم في التصنيف سنة سبع وثلاثين، فاتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبا من ألف جزء من تخريج "الصحيحين"، و"العل ل والتراجم" والأبواب والشيوخ، ثم المجموعات مثل "معرفة علوم الحديث"، و"مستدرك الصحيحين"، و"تاريخ النيسابوريين"، و"كتاب مزكي الأخبار"، و"المدخل إلى علم الصحيح"، وكتاب "الإكليل"، "فضائل الشافعي"، وغير ذلك[1].

قال أبو حازم العبدوي: سمعته يقول: شربت ماء زمزم، وسألت الله تعالى أن يرزقني حسن التصنيف. فوقع من تصانيفه المسموعة في أيدي النسا ء ما يبلغ ألفا وخمسمائة جزء منها: "الصحيحان"، و"العلل"، و"الأمالي"، و"فوائد الشيخ"، و"فوائد الخراسانيين"، و"أمالي العشيات"، و"التلخيص"، و"الأبواب"، و"تراجم الشيوخ"، فأما الكتب التي انفرد بإخراجها: "معرفة علوم الحديث"، و"تاريخ علماء أهل نيسابور"، وكتاب "مزكي الأخبار"، و"المدخل إلى علم الصحيح"، وكتاب "الإكليل"، وفي "دلائل النبوة"، و"المستدرك على الصحيحين "، وما انفرد بإخراجه كُلُّ واحد من الإمامين، و"فضائل الشافعي"، و"تراجم "المسند" على شرط الصحيحين "، وغير ذلك[2].

---

[1] سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج12، ص574.

[2] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحق: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، لا م، د ط، 1406هـ/ 1986م، ص288.

الفرع الثاني: وفاتـــــــــــه.

أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد الحرستاني بدمشق أنا أبو الحسن علي بن أحمد بن قبيس أنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب بدمشق قال حدثني الأزهري ومحمد بن يحي المزكي قالا مات أبو عبد الله بن البيع بنيسابور في صفر من سنة خمس وأربعمائة قال محمد في صفر[1].

ثم روى أبو موسى المديني: أن الحاكم دخل الحمام، فاغتسل، وخرج، وقال: آه.وقبضت روحه وهو متزر لم يلبس قميصه بعد، ودفن بعد العصر يوم الأربعاء، وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري[2].

المطلب الثالث: التعريف بأهم كتبه.

سنتطرق إلى التعريف بأهم الكتب وهي محل دراستنا لهذا الموضوع.

الفرع الأول: التعريف بكتاب المدخل إلى الصحيح.

كتاب المدخل إلى الصحيح إنما هو لمعرفة الصحيح والسقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين.

هذا وقد ظن بعض العلماء الأفاضل أن كتاب المدخل إلى الصحيح إنما هو مدخل إلى المستدرك على الصحيحين للحاكم، غير أنني أستبعد ذلك فالكتاب كما عرفته ودرسته لا صلة له بالمستدرك، وإنما هو دراسة لرجال الصحيحين ودفاع عنهما[3].

استهل الحاكم كتابه بالأحاديث التي تحض على إتباع السنة ومجانبة البدع، ثم أورد قصة اختصام الزبير–رضي الله عنه– والأنصاري إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في شراج الحرة وموقف الأنصاري الغريب من رسول الله –صلى الله عليه وسلم– الذي كان سببا في نزول قول الله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ سورة النساء: [65]، ثم ذكر الأحاديث التي أمر فيها رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أمته بالتبليغ عنه

---

[1] التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة، المصدر السابق، ج1، ص75.

[2] سير أعلام النبلاء للذهبي، المصدر السابق، ج17، ص173.

[3] المدخل إلى الصحيح للحاكم، المصدر السابق، مج1، ص23.–مقدمة المحقق–

ودعا لمن بلغ سنته كما وعاها، ثم ذكر أحاديث فيها الوعيد الشديد والزجر الأكيد لمن يفتري الكذب على رسول الله–صلى الله عليه وسلم–، ثم تعرض لتلك الفرق الضالة التي زين لها الشيطان الكذب على رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ثم تعرض لجماعة جهلاء يخيل إليهم جهلهم أن كل ما نسب إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم –فهو صحيح وينكرون منهج السلف الصالح وأئمة الحديث في الجرح والتعديل فأورد عددا من الأحاديث تدل على أنه سيكون في هذه الأمة من يفتري الكذب على رسول الله–صلى الله عليه وسلم، فأورد في هذا المجال سبعة أحاديث، ثم عقب ذلك بما رواه أبو بكر بن خلاد، ثم ذكر الباعث على تأليف هذا الكتاب من الغيرة على السنة وحملة الآثار، ولا يحب أن تمس كرامة السنة، ولا أن ينال من مكانة أهل الحديث، ثم تعقب هذا القول بالرد القوي ذاكرا منهج الإمامين البخاري ومسلم، ثم انتقل بعد هذا إلى بيان أسماء الضعفاء المطعون فيهم الطعن الشديد، ثم ذكر أسماء من أخرج لهم الشيخان (البخاري ومسلم) في صحيحهما[1].

ويبدوا لي أن الحاكم انتخب هؤلاء المجروحين من كتاب المجروحين لشيخه ابن حبان، ومشى في ترتيبهم على ترتيب شيخه وتأثر بمنهجه وأسلوبه[2].

الفرع الثاني: التعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين.

لاشك أن كتاب المستدرك على الصحيحين يعتبر من أمهات كتب الحديث، وذلك مردّه إلى أمرين أساسين هما:

1–مكانة صاحبه الإمام أبي عبد الله الحاكم، لما يحمله من العلم والفضل، والاجتهاد في جميع الأحاديث، والذب عن سنة رسول الله–صلى الله عليه وسلم–.

2–ارتباطه بالصحيحين[3].

---

[1] المدخل إلى الصحيح للحاكم، المصدر السابق، مج1، ص34.

[2] المدخل إلى الصحيح، المصدر نفسه، ص36.

[3] منهج الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين: لسليماني عبد القادر، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران، العدد 2و3، جانفي 2013م، ص156.

لقد بنى الإمام الحاكم كتابه على ذكر أربعة أنواع من الصحيح: ما كان على شرطهما، أو شرط أحدهما[1]، والرابع صحيح على غير شرطهما[2].

رأى الإمام الحاكم أن أهل البدع قد أثاروا شائعة، بأنه لم يصح بين النصوص الحديثية إلاّ ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وبالتالي فلا زالت بعض أصول الدين مفترة إلى نصوص صحيحة تثبت بها، واتخذوا ذلك ذريعة للطعن في الدين، وثارت حمية الصدق في قلب الإمام الحاكم، فشمّر عن ساعده المبارك ليؤلف كتابه المستدرك على الصحيحين[3].

ولقد أثار كتاب المستدرك للحاكم ضجة هائلة عندما زعم الحاكم أنه قد استدرك على البخاري ومسلم ما يقرب من تسعة آلاف حديث كان يلزمهما إخراجها في الصحيح[4].

فذكر بعض الأحاديث يرى أنها صحيحة على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجاه في كتابيهما، وأحاديث أخرى يرى أنها مستوفية للشروط العامة للصحة (من اتصال السند ووثاقة الرواة وعدم الشذوذ وعدم العلة).

وربما أورد في كتابه بعض الأحاديث التي لا يرى أنها صحيحة، ولكنه أوردها لبعض الاعتبارات[5].

وذكره الذهبي قال: يصحح أحاديث في «مستدركه» ساقطة فيكثر من ذلك، فما أدري هل خَفِيَت عليه؟! فما هو ممن يجهل ذلك[6].

---

[1] أن يكون رجال الإسناد في كتابيهما، أو في كتاب أحدهما (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني، تحق: أبو عبد الرحمان صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م، ج1، ص104).

[2] المدخل إلى الإكليل: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، تحق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/ 2003م، ص26.

[3] منهج الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين، المرجع السابق، ص156.

[4] المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1422هـ/ 2002م، ج1، ص22.

[5] المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر نفسه، ج1، ص 156.

[6] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1382هـ/ 1963م، ج3، ص608.

وقال ابن حجر: الحاكم أجل قدرا وأعظم خ طرا من أن يذكر في الضعفاء لكن قيل في الاعتذار عنه: إنه عند تبييضه للمستدرك كان في آخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغير في عقله في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب «الضعفاء» له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها ، من ذلك أنه أخرج حديثا لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وكان قد ذكره في الضعفاء فقال: أنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليهِ[1].

بلغ عدد أحاديث هذا الكتاب(8803) ثم رتبها على الكتب، مبتدأ ب: كتاب الإيمان وختمها ب: كتاب الأهوال[2].

قال ابن كثير: في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة؛ فيه الصحيح المستدرك، وهو قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، لم يعلم به الحاكم. وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضا[3].

الحاكم –رحمه الله تعالى– أدخل في كتابه أحاديث موضوعة كما يقول العلماء؛ ولهذا اشتدت كلمتهم عليه، يذكر أحاديث موضوعه، ويزعم أنها على شرط البخاري ومسلم[4].

الكتاب يذكر بعض الأحاديث مرتبة على ترتيب الجوامع، أي أنه يضم أحاديث الأحكام وغير أحاديث الأحكام، ورتبه على نفس الترتيب الفقهي المعروف[5].

قال ابن الصلاح: واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه (المستدرك) أودعه ما ليس في واحد من

---

[1] ينظر: لسان الميزان: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط2، 1390هـ/ 1971م، ج5، ص233.

[2] منهج الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين، المرجع السابق، ص156.

[3] اختصار علوم الحديث: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، د ت، ص29.

[4] شرح اختصار علوم الحديث: ل د/ إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمان اللاحم، لا ن،لا م، د ط، د ت، ص44.

[5] منهج الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين، المرجع نفسه، ص156.

الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما[1].

قد أودع الحافظ محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك ما ليس في الصحيحين مما رأى أنه على شرطهما أو شرط أحدهما أو ما أدى إليه اجتهاده إلى تصحيحه، وهو متساهل في التصحيح، وقد لخص الحافظ الذهبي مستدركه وأبان ما فيه من ضعيف أو منكر وهو كثير[2].

الفرع الثالث: التعريف بكتاب معرفة علوم الحديث.

قال الحاكم –رحمه الله–: فإني لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قلت، مع إمعانهم في كتابة الأخبار، وكثرة طلبها على الإهمال والإغفال؛ دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث مما يحتاج إليه طلبة الأخبار، المواظبون على كتابة الآثار، وأعتمد في ذلك سلوك الاختصار، دون الإطناب في الإكثار[3].

قدم كتابه بمقدمة جميلة بيّن فيها منهجه مجملا وذكر فضل أهل الحديث والذب عنهم، واستشهد بأقوال الأئمة على مكانة أهل الحديث وأنهم هم الطائفة المنصورة، وذم أهل البدع وحذر منهم.

اشتمل هذا الكتاب على اثنين وخمسين نوعا من علوم الحديث، ضمنها الحاكم أهم قواعد ومسائل هذا العلم.

طريقته في عرض هذه الأنواع طريقة المحدثين ، حيث يورد أمثلته وشواهده بالإسناد، ودقته في عرض بعض هذه الأنواع التي يخشى أن يحدث فيها التباس حيث يعقد مقارنة يوضح فيها الفرق بين النوعين المتشابهين ويزيل اللبس.

---

[1] معرفة أنواع علوم الحديث(مقدمة ابن الصلاح): لعثمان بن عبد الرحمان، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، 1406هـ/ 1986م، ص22.

[2] شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف، المكتبة السلفية، القاهرة، د ط،1349هـ، ص504.

[3] معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط2، 1397هـ - 1977م، ص1-2.

ذكر قبائل الرواة وأنسابهم وبلدانهم وذكر الأماكن التي تفرقوا فيها[1].

ولكتاب المعرفة روايات عدّة، مثبتة في بطون الكتب والأثبات، والتراجم والمشيخات، منها المشرقي ومنها المغربي، فالذي استطعت الوقوف عليه ثلاث روايات، هي التي تمت المعارضة بها، وهي:

1-رواية الأديب أبي بكر بن خلف الشيرازي عن الحاكم، وهي أشهر روايات المعرفة.

2-رواية المسند أبي الحسن علي بن العباس بن أحمد بن العباس الثغري النيسابوري عن الحاكم.

3-رواية أبي محمد عبد الحميد بن عبد الرحمان بن محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن بحيرا البحيري النيسابوري عن الحاكم[2].

قسم (الحاكم) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري المشهور بابن البيع في كتابه معرفة علوم الحديث (أجناس العلل) أي أنواع علل الحديث إلى عشرة أنواع أجملها في النظم:

ونوع الحاكم أجناس العلل ..... لعشرة، كل بها يأتي الخلل.

1) أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه.

2) أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسنده من وجه ظاهره الصحة.

3) أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين[3].

4) أن يكون محفوظا عن صحابي ويروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته بل ولا يكون معروفا من جهته.

5) أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة.

---

[1] منهج الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث، للطالب عبد الله بن سليم بن سلامة الصاعدي، مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، إشراف: الشريف منصور بن عون العبدلي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1408هـ، ج1، ص77.

[2] معرفة علوم الحديث، المصدر السابق، ص34-35.

[3] ينظر: شرح ألفية السيوطي في الحديث المسمى(إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر): للشيخ محمد ابن العلامة علي ابن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1414هـ/ 1993م، ج1، ص249-251.

6) أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

7) الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله[1].

8) أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة فإذا رواها عنه بلا واسطة فعِلَّتُها أنه لم يسمعها منه.

9) أن تكون طريق معروفة يروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق بناء على الجادة فيقع من رواه من تلك الطريق في الوهم.

10) أن يروى الحديث مرفوعا من وجه وموقوفا من وجه[2].

الفرع الرابع: التعريف بكتاب المدخل إلى الإكليل.

كان موضوعه في مصطلح الحديث، حيث حدد فيه أنواع الصحيح من السقيم، وتناول بعض مسائل الجرح والتعديل، وبيّن سبب تأليفه لهذا الكتاب أنه حققه لرغبة الأمير أبي علي محمد بن إبراهيم بن سيمجور [3]، وذكر تسمية الكتاب، ثم ذكر أهمية هذا الكتاب (أنه متمم لكتابه معرفة علوم الحديث، وكما أنه يحتوي على شروط الصحيح وحدّ الضعيف وما بينهما، كما تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه لب هذا الفن،أعني معرفة المقبول من المردود) [4]، ثم ذكر النسخ المعتمدة في التحقيق وهي أربعة نسخ، وهي أن النسخة الأولى هي التي اعتمدتها أصلا ويرمز لها بالرمز(ص) [5].

---

[1] سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي: ليوسف بن محمد الدخيل النجدي ثم المدني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1424هـ/ 2003م، ج1، ص42-43.

[2] مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: لعثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النضر الشافعي، تحق: عائشة عبد الرحمان بنت الشاطئ، دار المعارف، لا م، د ط، د ت، ص263.

[3] هو أبو عليّ محمد بن محمد بن إبراهيم بن سيمجور(تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تح: د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، لا م، ط 1، 2003م، ج8، ص513).

[4] المدخل إلى الإكليل للحاكم، المصدر السابق، ص32.

[5] المدخل إلى الإكليل، المصدر نفسه، ص34.

وقد ذكرت في كتاب المدخل إلى معرفة كتاب الإك ليل أنواع العدالة على خمسة أقسام والجرح على عشرة أقسام وتكلمت في هذه الكتب على الجرح والتعديل مما يغني عن إعادته واستشهدت بأقاويل الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين[1].

وقال الإمام الحاكم في آخر الكتاب : فهؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ، ثبت عندي صدقهم (كذا، والصواب: جرحهم)، لأنني لا استحل الجرح إلا مبينا ولا أجيزه تقليدا والذي اختار لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلا[2].

وادعى الحاكم في المدخل إلى الإكليل أن شرط البخاري ومسلم أن لا يذكر إلا ما رواه صحابي مشهور له راويان ثقتان فأكثر ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة له أيضا راويان ثقتان فأكثر ثم يرويه عنه من أتباع الأتباع الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط ثم كذلك، قال: والأحاديث المروية بهذا الشرط لا يبلغ عددها عشرة آلاف[3].

قال أبو ذر عبد القادر : ذكر الإمام الحاكم في كتابه المدخل إلى الإكليل أقسام الحديث الصحيح المتفق عليه، الظاهر أن الحاكم يريد بالصحيح المتفق عليه، أي على الاحتجاج به، لا أنه الصحيح الذي اتفق على إخراجه الشيخان ، ولذلك مكان سوى هذا، لبسطه والتدليل عليه[4].

قال الحاكم في كتابه المدخل إلى الإكليل : والصحيح من الحديث منقسم على عشرة أقسام، خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها[5].

---

[1] معرفة علوم الحديث للحاكم، المصدر السابق، ص99.

[2] المدخل إلى الإكليل للحاكم ، المصدر السابق، ص 22.

[3] المقنع في علوم الحديث: لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز، السعودية، ط1، 1413هـ، ص68.

[4] الشاذ والمنكر وزيادة الثقة (موازنة بين المتقدمين والمتأخرين): لأبي ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ/ 2005م، ص91.

[5] المدخل إلى الإكليل للحاكم، المصدر نفسه، ص 73.

فالمتفق عليها وهي : ما اتفق عليه الشيخان [1]، وبنقل العدل عن العدل، رواه الثقات الحفاظ إلى الصحابي، وليس لهذا الصحابي إلا راوي واحد [2]، وأخبار جماعة من التابعين عن الصحابة، والتابعون ثقات، إلّا أنه ليس لكل واحد منهم إلّا راوي واحد [3]، وأحاديث الأفراد الغرائب، التي يرويها الثقات العدول، تفرد بها ثقة من الثقات [4]، وأحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم وأجدادهم بها إلا عنهم[5].

أمّا الأقسام المختلف فيها فهي : المرسل، وأحاديث المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم، وما أسنده ثقة وأرسله ثقات، وروايات الثقات غير الحفاظ العارفين وروايات المبتدعة إذا كانوا صادقين[6].

وقال أيضا في سبب تأليفه لهذا الكتاب : ولما استكفاني الأمير أبو علي محمد بن محمد بن إبراهيم لجمع هذا الكتاب، الذي يجمع بيان ما استدعاه، وجمعت منه بعون الله ثم بدولته العالية ما انتهى إليه علمي، وسميته: كتاب الإكليل، وكان الطريق إليه رواية ما نقل إلينا في كل فصل من فصوله بأسانيدها، اقتداءا بمن تقدمنا من أئمة الحديث، من إخراج الغثّ والسّمين في مصنفاتهم[7].

---

[1] تحرير علوم الحديث: لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط 1، 1424هـ/ 2003م، ج2، ص882.

[2] مقدمة ابن الصلاح، المصدر السابق، ص172.

[3] المدخل إل الإكليل، المصدر السابق، ص92.

[4] الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، المصدر السابق، ص91.

[5] مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، ص172.

[6] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لعبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، لام، د ط، د ت، ج1، ص155-156.

[7] الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، المصدر نفسه، ص62.

خلاصة المبحث

وفي آخر هذا المبحث حاولت أن أبرز مكانة الإمام أبو عبد الله الحاكم العلمية، وهو أول من سمّى هذا الفن: علوم الحديث، فهو الأب الثاني لهذا العلم.

وله مدرسة حديثة متكاملة تخدم حق الخدمة، كما له مصنفات في شتى أنواع علوم الحديث من مسانيد وتراجم، وأكبر دليل على ذلك كتبه(معرفة علوم الحديث، المستدرك على الصحيحين، ...) والتي هي–موضوع الدراسة– ولكنه يعتبر الأستاذ الثاني بعد الرامهرمزي لعلم أصول الحديث أو ما يعرف بمصطلح الحديث. .

أن معظم مؤلفاته التي أوردتها، يظهر أن تأليفها كان مرتبطا بسبب.

تبينت إمامته في الحديث وعلومه، من خلال تأليفه فيهما خاصة.

أن للحاكم مصنفات كثيرة، من العلماء من أوصلها إلى خمسمائة مؤلف ومنهم من زاد على ذلك إلى ألف وخمسمائة جزء.

أن الحاكم كان مهتما بالرد على المبدعة برواة الآثار كما في كتابه المستدرك.

المبحث الأول

العدالة ومفهومها عند الإمام الحاكم -رحمه الله-.

المطلب الأول: تعريف العدالة عند المحدثين.

المطلب الثاني: العدالة عند الحاكم.

المطلب الثالث: الموازنة والترجيح (مناقشة الآراء).

المبحث الأول: العدالة ومفهومها عند الإمام الحاكم –رحمه الله.

قبل الغوص في ثنايا موضوع البحث لابد من تحديد معانيه اللغوية والاصطلاحية وذلك لتكون ماهية الموضوع واضحة لأي قارئ عند الإطلاع عليه، فلهذا قمت في هذا المبحث بتحديد معنى العدالة عند كل من علماء المصطلح ومنهم الإمام الحاكم وكذلك بعض الأصوليين، ثم اتبعته ببعض العناصر التي تعمل على توضيح معناه بصورة كافية كشروط العدالة وطرق ثبوتها.

المطلـــــب الأول: تعريف العدالة عند المحدثين.

قبل التطرق إلى مناقشة آراء المحدثين في مسألة عدالة الرواة، نذكر فيما يلي تعريف العدالة لغة واصطلاحا.

الفرع الأول: تعريف العدالة في اللغة.

العَدْل: ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضدّ الجوْر عَدَل الحاكم في الحكم يعدل عدلا وهو عادل من قوم عدول وعدل الأخيرة اسم للجمع كتجر وشرب وعدل عليه في القضية فهو عادل وبسط الوالي عدله ومعدلته وفي أَسماء الله سبحانه العدل هو الذي لا يم يل به الهوى فيجور في الحكم[1].

العدل: ضد الجور، وما قام في النفوس أنه مستقيم كالعَدالَةِ و العُدولَةِ والمِعْدِلَةِ والمِعْدَلَةِ . عدل يعدِل فهو عادل من عدول وعدل بلفظ الواحد وهذا اسم للجمع . رجل عدل وامرأة عدل وعدلة[2].

(العدل)في أسماء الله تعالى : هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الح كم وهو في الأصل مصدر سمي به فوضع موضع العادل وهو أبلغ منه لأنه جُعِل المسَمَّى نفسه عدلا[3].

---

[1] لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، د ط،د ت، ج11، ص340.

[2] القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، لا م، ط8، 1426هـ/2005م، ص1030.

[3] النهاية في غريب الأثر: لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، د ط، 1399هـ/ 1979م، ج3، ص418.

وقيل: هو الأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط.

والعدل من الناس: المرضيّ قوله وحكمه.

وقال الباهليّ: رجل عدل وعدل جائز الشهادة، ورجل عدل: رضا ومقنع في الشهادة[1].

العَدَالَةُ والمعَادَلَةُ: لفظ يقتضي معنى المساواة، ويستعمل باعتبار المضايفة، والعَدْلُ والعِدْلُ يتقاربان، لكن العَدْلُ يستعمل فيما يدرك بالبصيرة كالأحكام [2]، وعلى ذلك قول ه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾ [سورة المائدة:95].

كما تأتي بمعنى القيمة، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦ ﴾ [سورة المائدة: 95].

وترد بمعنى الفدية[3]، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ١٢٣ ﴾ سورة البقرة: [123].

يستنتج مما سبق بأن العدالة في اللغة تأتي لمعان عديدة منها: الاستقامة، والاعتدال، والتوسط، وبمعنى الرضا، وبمعنى الفدية.

---

[1] تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحق: عبد الستار أحمد فراج، دار التراث العربي، الكويت،1385ه/1965م، ج15، ص471.

[2] المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، بيروت، ط1، 412ه، ص551.

[3] الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، 1419ه/ 1998م، ص1013.

الفرع الثاني: تعريف العدالة اصطلاحـا.

اختلف في تعريف العدالة عند المحدثين والأصوليين وسوف أعرض تعاريفهم.

أولا: تعريفها عند المحدثيـــــن.

عرف المحدثون العدالة بتعريفات عديدة وخاضوا في ذلك كثيرا واختلفوا في حدها، سأحاول في هذا الجزء أن نلقي الضوء على ذلك.

عرفها ابن الصلاح بقوله : "أجمع جماهير أهل الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه وتفصيله أن يكون مسلما، بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة"[1].

عرفها ابن عبد البر الحافظ:"كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة حتى يتبين جرحه" ووافقه على ذلك ابن المواق من المتأخرين[2]. لقوله صلى الله عليه و سلم: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين"[3].

---

[1] معرفة أنواع علوم الحديث(مقدمة ابن الصلاح): لعثمان بن عبد الرحمان، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، 1406هـ/ 1986م، د ط، ص104.

[2] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، د ط، 1387هـ، ج1، ص28، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لعبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، لا م، د ط، د ت، ج1، ص355.

[3] أخرجه البزار في مسنده (البحر الزخار (16/ 247/ 9423) عن خالد بن عمرو القرشي حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي قبيل عن أبي هريرة رضي الله عنه , وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهمامرفوعا به، قال ابن الوزير اليماني: وهو حديث مشهور صححه ابن عبد البر، وروي عن أحمد بن حنبل، أنه قال: هو حديث صحيح، (إرشاد الفحول إلى تحرير النقول في تصحيح حديث العدول: لأبي أسامة سليم بن عبد الهلالي، مكتبة الفرقان، دبي، د ط، 1424هـ/2003م، ص63).

وعرفها الخطيب البغدادي :"أن العدالة هي إظهار الإسلام وسلامة المسلم من فسق ظاهر فمتى كانت هذه حاله وجب أن يكون عدلا"[1].

ويقول الخطيب أيضا: أن يكون الراوي بعد بلوغه وصحة عقله ثقة مأمونا جميل الاعتقاد غير مبتدع مجتنبا للكبائر متنزها عن كل ما يسقط المروءة من المجون والسخف والأفعال الدنيئة.

فإن كان في الإسناد رجل ثبت فسقه أو جهل حاله ، فلم يعرف بالعدالة ولا بالفسق لم يصح الاحتجاج بذلك الحديث[2].

وعرفها ابن حجر العسقلاني بقوله : (والمراد بالعدل:"من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة مِن شرك أو فسق أو بدعة")[3].

وعرفها السيوطي بقوله : بأنها ملكة، تمنع من اقتراف كبيرة أو صغيرة دالة على الخسّة أو مباح يخل بالمروءة[4].

عرفها ابن السمعاني بقوله: لابد في العدل من أربع شروط:

1-المحافظة على فعل الطاعة، واجتناب المعصية.

2- وأن لا يرتكب من الصغائر ما يقدح في دين أو عرض.

3- وأن لا يفعل من المباحات ما يسقط القدر ويكسب الندم.

4- وأن لا يعتقد من المذاهب ما يردُّهُ أصول الشرع[5].

---

[1] الكفاية في علم الرواية: لأحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحق: أبو عبد الله السورقي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص82.

[2] الفقيه والمتفقه: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحق: أبو عبد الرحمان عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط 2، 1421هـ، ج1، ص291.

[3] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط1، 1422هـ، ص69.

[4] الأشباه والنظائر: لعبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، لا م، ط 1، 1411هـ/ 1990م، ج1، ص384.

[5] شرح الموقظة للذهبي: لأبي المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، ط 1، 1432هـ/ 2011م، ص21.

العدالة عند ابن الأثير : هي عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها: إلى هيئة راسخة في النفس، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا، حتى تحصل الثقة للنفوس بصدقه، و لا تشترط العصمة من جميع المعاصي، ولا يكفي اجتناب الكبائر، بل من الصغائر ما ترد به الشهادة والرواية[1].

وقوله أيضا: (وقال قوم إن العدالة عبارة عن إظهار الإسلام فقط مع سلامته عن فسق ظاهر فكل مسلم مجهول عندهم عدل)[2].

وقال الإمام الحازمي: (وصفات العدالة: هي اتباع أوامر الله تعالى والانتهاء عن ارتكاب ما نهى عنه وتجنب الفواحش المسقطة وتحري الحق والتوقي في اللفظ مما يثلم [3] الدين والمروءة، هذه الصفات كان المتحلي بها عدلا مقبول الشهادة)[4].

ثانيا: تعريف العدالة عند الأصوليين.

عرفها القاضي أبى بكر محمد بن الطيب الباقلاني فقال: والعدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر هي العدالة الراجعة إلى استقامة دينه وسلامة مذهبه وسلامته من الفسق وما يجرى مجراه مما اتفق على مبطل العدالة من أفعال الجوارح والقلوب المنه ي عنها والواجب إن يقال في جميع صفات العدالة أنها إبتلع أوامر الله تعالى والانتهاء عن ارتكاب ما نهى عنه مما يسقط العدالة[5].

---

[1] جامع الأصول في أحاديث الرسول: لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، ط1، 1389هـ/ 1969م، ج1، ص74.

[2] جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري، المصدر نفسه، ج1، ص75.

[3] الثلمة: الخلل في الحائط وغيره، وقد ثلمته أثلمه بالكسر ثلما، يقال: في السيف ثلم، وفى الإناء ثلم، إذا انكسر من شفته شيء، وثلم الوادي بالتحريك، وهو أن ينثلم حرفه ، وثلمت الشيء فانثلم وتثلم ، وثلم الشيء بالكسر يثلم، فهو أثلم بين الثلم، وثلمته أيضا شدد للكثرة، والمثلم: اسم موضع (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ/ 1987م، ج5، ص1881).

[4] شروط الأئمة الخمسة (البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسوي): للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ/1984م، ص55.

[5] الكفاية في علم الرواية، المصدر السابق، ص 80.

كما عرّف ابن حزم-رحمه الله- "العدالة : بأنها القيام بالفرائض واجتناب المحارم والضبط للرواية ويحكم بعد ذلك بأن من ثبتت عدالته فهو على الورع والصدق لا على الفسق والتهمة وسوء الظن المحرّم حتى يصح خلاف ذلك"[1].

العدالة عند الإمام الغزالي:" والعدالة عبارة عن استقامة السيرة والدين ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفا وازعا عن الكذب ، ثم لا خلاف في أنه يشترط العصمة من جميع المعاصي"[2].

وقال فخر الدين الرازي: هي هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا حتى يحصل ثقة النفس بصدقة ويعتبر فيها الاجتناب عن الكبائر وعن بعض الصغائر كالتطفيف بالحبة، وسرقة باقة من البقل، وعن المباحات القادحة في المروءة، كالأكل في الطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأرذال والإفراط في المزاح[3].

وقال ابن الحاجب في حد العدالة: هي محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة وإنما يتحقق باجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر، وبعض الصغائر وبعض المباح[4].

قال الشوكاني : والأولى أن يقال في تعريف العدالة: بأنها التمسك بآداب الشرع فمن تمسك بها فعلا وتركا فهو العدل المرضي، ومن أخل بشيء منها فإن كان الإخلال بذلك الشيء يقدح في دين فاعله أو تاركه، كفعل الحرام وترك الواجب فليس بعدل، وأما اعتبار العادات الجارية بين الناس المختلفة باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة والأحوال، فلا

---

[1] الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تحق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ج1، ص13.

[2] المستصفى: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1993م، ص125.

[3] المحصول: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، تحق: د/ طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ/ 1997م، ج4، ص398.

[4] منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: لجمال الدين أبي محمد عثمان بن صهر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، مطبعة السعادة، بجوار محافظة مصر، ط1، 1326هـ، ص70.

مدخل لذلك في هذا الأمر الديني الذي تنبني عليه قنطرتان عظيمتان وجسران كبيران وهما الرواية والشهادة[1].

فالعدالة إذاً: (هي السلامة من الفسق بارتكاب كبيرة من الكبائر أو إصرار على صغيرة أو على مباح يخل بالمروءة، وهي كمال النفس بالترفع عن الدنايا وما يشين عند الناس ويوجب ذمهم واحتقارهم في العرف).

تعقيب على هذه التعاريف:

أرى أن هذه التعاريف متقاربة، وإن كانت لا تخلو من بعض الاختلافات البسيطة في إدخال بعض الجزئيات في الحد عند البعض وإخراجها منه عند الآخرين.

أن هذه التعريفات غير عملية في معظم رواة الحديث الذين لم يعاشرهم الراوي (أي غير شيوخه) لأنه لم يكشف حالهم بنفسه، إنما يتوصل إلى عدالتهم بطرق نذكرها في الفرع التالي.

المطلب الثاني: العدالة عند الإمام الحاكم –رحمه الله– وشروطها وطرق ثبوتها.

بعد أن تطرقت إلى تعريف العدالة لغة واصطلاحا، سنورد فيما يلي تعريفها عند الإمام الحاكم –رحمه الله– وكذلك ذكر شروطها وطرق ثبوتها والفرق بين عدالة الراوي وشهادته.

الفرع الأول: تعريف العدالة عند الإمام الحاكم –رحمه الله–.

قال الحاكم: "وأصل عدالة المحدث أن يكون مسلما لا يدعو إلى بدعة ولا يعلم من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته"[2].

الفرع الثاني: شروط العدالـــــة ومحترزاتها.

سوف أذكر في هذا الفرع شروط عدالة الراوي، وبعض الصفات التي تخدش عدالته وتطعن في مروياته.

---

[1] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحق: الشيخ أحمد عزو وعناية، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 1419هـ/ 1999م، ج1، ص143.

[2] معرفة علوم الحديث للحاكم، المصدر السابق، ص53.

أولا: شروط العدالـــــة.

لقد بين العلماء أن للعدالة شروطا لابد من اجتماعها في الراوي ليحكم له بالعدالة، فإذا فقدها أو بعضها ردت روايته لعدم تحقق شرط العدالة فيه، وهذه الشروط هي:

قال العراقي في ألفيته عن شروط العدالة[1]:

يعلم ما في اللفظ من إحالة..... إن يروِ بالمعنى، وفي العدالة

بأن يكون مسلما ذا عقل ....قد بلغ الحلم سليم الفعل

من فسق أو خرم مروءة ومن ... ..زكاه عدلان، فعدل مؤتمن.

1)الإسلام:

لا تقبل رواية الكافر من يهودي أو نصراني أو غيرهما إجماعا.

وقد حكى الإجماع على ذلك الغزالي[2] والرازي[3] وغيرهما.

قال الخطيب البغدادي: "ويجب أن يكون وقت الأداء مسلما لأن الله تعالى قال:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦ ﴾[سورة الحجرات: 6].

وإن أعظم الفسق الكفر، فإن كان خبر الفاسق مردودا مع صحة اعتقاده فخبر الكافر بذلك أولى[4] فالإسلام إذا شرط عند الأداء والتبليغ وليس شرطا عند التحمل فيصح تحمل الكافر" وقد ثبت روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة كانوا حفظوها قبل إسلامهم وأدوها بعده"[5].

---

[1] ألفية العراقي في علوم الحديث: لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحق: ماهر ياسين الفحل، ملتقى أهل الحديث،لا م، د ط، د ت، ج1، ص22.

[2] المستصفى للإمام الغزالي، المصدر السابق، ص156.

[3] المحصول لفخر الدين الرازي، المصدر السابق، ج2، ص567.

[4] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، المصدر السابق، ص77.

[5] شرح الموقظة للذهبي، المرجع السابق، ص23.

2) البلوغ:

هذا الشرط يتعلق بحالتين من حالات الراوي: حالة السماع والتحمل، ثم حالة الأداء والرواية[1].

ولقد تنازع العلماء والمحدثون قديما في ذلك، فمنهم من اشترط سنا معينا للتحمل، ومنهم من صحح سماع الصغير ، وقد ذكر هذا الخلاف الخطيب البغدادي في الكفاية فقال: "قل من كان يكتب الحديث – على ما بلغنا – في عصر التابعين وقريبا منه إلا من جاوز حد البلوغ، وصار في عداد من يصلح لمجالسة العلماء ومذاكرتهم، وسؤالهم ، وقيل إن أهل الكوفة لم يكن الواحد منهم يسمع الحديث إلا بعد استكماله عشرين سنة، ويشتغل قبل ذلك بحفظ القرآن وبالتعبد.

وقال قوم: الحد في السماع خمس عشرة سنة، وقال غيرهم: ثلاث عشرة، وقال جمهور العلماء: يصح لمن سنه دون ذلك، وهذا هو عندنا الصواب"[2].

وقد ذهب الإمام البخاري- رحمه الله – في صحيحه إلى صحة سماع الصغير قبل البلوغ، وقد ترجم لهذه المسألة في كتاب العلم بقوله: "باب متى يصح سماع الصغير؟" وأورد فيه حديثين: **أولهما:** حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن عباس، قال: «أقبلت راكبا على حمار أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، فدخلت في الصف، فلم ينكر ذلك علي»[3].

---

[1] شرح الموقظة للذهبي، المرجع نفسه، ص23.

[2] منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها: أبو بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت، ط 1، 1422هـ/ 2000م، ص76-77.

[3] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله-صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه(صحيح البخاري)، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط 1، 1422هـ، كتاب العلم، باب متى سماع الصغير؟، ج1، ص26.

وثانيهما: حدثني محمد بن يوسف، قال: حدثنا أبو مسهر، قال: حدثني محمد بن حرب، حدثني الزبيدي، عن الزهري، عن محمود بن الربيع، قال: «عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو»[1].

3) العقل:

وهو من شروط العدالة المجمع عليها، حكى الإجماع على ذلك الخطيب البغدادي وغيره من العلماء قال رحمه الله:

"وأما الأداء بالرواية فلا يكون صحيحا يلزم العمل به إلا بعد البلوغ، ويجب أيضا أن يكون الراوي في وقت أدائه عاقلا مميزا، والذي يدل على وجوب كونه بالغا عاقلا [2]، ما أخبرنا أبو علي الروذباري، أنبأ أبو بكر محمد بن بكر، ثنا أبو داود، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا وهيب، عن خالد، عن أبي الضحى، عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل" [3] ولأن حال الراوي إذا كان طفلا أو مجنونا دون حال الفاسق من المسلمين.

وذلك أن الفاسق يخاف ويرجو، ويجتنب ذنوبا، وكثير من الفساق يعتقدون أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والتعمد له ذنب كبير، وجرم غير مغفور، فإذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله غير مقبول فخبر الطفل والمجنون أولى بذلك"[4].

---

[1] صحيح البخاري للإمام البخاري، المصدر نفسه، ج1، ص26.

[2] جرح الرواة وتعديلهم (الأسس والضوابط): رسالة دكتوراه، إعداد محمود عيدان أحمد الدليمي، بإشراف الدكتور زياد محمود رشيد العاني، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، ج7، ص31.

[3] السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحق: محمد عبد القادر عطا، كتاب الصلاة، باب من تجب عليه الصلاة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424هـ/ 2003م، ج3، ص118.

[4] جرح الرواة وتعديلهم، المرجع السابق، ج7، ص 31.

4) السلامة من أسباب الفسق:

الفِسْق في اللغة: العصيان والترك لأَمر الله عز وجل والخروج عن طريق الحق[1].

الفسق: هو ارتكاب الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة[2].

قال الأصبهاني : الفسق أعم من الكفر[3].

قال تعالى: ﴿ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[سورة النور:55].

وقوله أيضا: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُونَ ﴿١٨﴾ ﴾[سورة السجدة: 18].

5) السلامة من خوارم المروءة:

عرفت المروءة بتعاريف كثيرة، جلها يرجع إلى العادات الجارية بين الناس ، فقال بعضهم: "المروءة كمال المرء كما أن الرجولة كمال الرجل".

وقال بعضهم: "المروءة هي قوة للنفس تصدر عنها الأفعال الجميلة المستحقة للمدح شرعاً وعقلا وعرفا".

وقال آخرون: "المروءة صون النفس عن الأدناس، ورفعها عما يشين عند الناس" وقيل: "سيرة المرء بسيرة أمثاله في زمانه"[4].

ومن أحسن تعاريفها "هي آداب نفسانية، تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات"[5].

---

[1] لسان العرب لابن منظور، المصدر السابق، ج10، ص308.

[2] شرح الموقظة للذهبي، المرجع السابق، ص26.

[3] تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، المصدر السابق، ص6549.

[4] توجيه النظر إلى أصول الأثر: لطاهر الجزائري الدمشقي، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1416هـ/ 1995م، ج1، ص97.

[5] شرح ألفية السيوطي في الحديث المسمى(إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر): للشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1414هـ/ 1993م، ج1، ص323.

قال الشافعي: المروءة أربعة أركان: حسن الخلق والسخاء والتواضع والنسك[1].

ثانيا: محترزات العدالة (أسباب الطعن في العدالة).

لقد سبق أن بينت عند الكلام عن شروط العدالة في ال عنوان السابق أن الكافر لا تقبل روايته سواء علم من دينه الاحتراز عن الكذب أو لم يعلم لإجماع الأمة على ذلك ، ولأن الرواية منصب شريف ، فسلب منه لخسته ، كما أوضحنا أيضا أن رواية الصبي غير المميز لا تقبل إلا إذا أدى ما حمله في حال كماله وهو البلوغ ، لأن بلوغ الراوي شرط في تحقيق العدالة التي هي مناط قبول الرواية ، وكذلك رواية المجنون والفاسق ، أما المجنون فلا تقبل روايته لأن العقل شرط في صحة التكليف وأما الفاسق فلا تقبل روايته إلا إذا تاب من فسقه سواء أكان فسقه بسبب ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة ، وكل هذه القضايا تعتبر من وجوه اختلال العدالة[2].

يضاف إلى ذلك بعض القضايا الأخرى ذات الصلة باختلال العدالة ، وبعضها أخف من بعض، ومن بينها :

فمن أخفها: **الجهالة**: بأن لا يعرف في الراوي تعديل ولا تجريح معين.

ويليها في الخفة: **البدعة**: وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي-صلى الله عليه وسلم-بنوع شبهة لا بالمعاندة.

وثالثها: **الفسق**: بالفعل أو القول مما لا يبلغ الكفر.

ورابعها: **التهمة بالكذب في الحديث النبوي** : بأن لا يروي ذلك الحديث إلّا من جهته ويكون مخالفا للقواعد المعلومة.

وخامسها: **الكذب في الحديث النبوي**[3].

---

[1] أسنى المطالب شرح روض الطالب: لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحي السنيكي، دار الكتاب الإسلامي، لا م، د ط، د ت، ج22، ص433.

[2] العدالة أساس نقد الإخبار (دراسة تأصيلية): للدكتور عبد الرحمان محمد سراج، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 9، فبراير، 2007م، ص63.

[3] المقترب في بيان المضطرب: لأحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر بازمول السلفي المكي الرحابي، دار ابن حزم، لا م، ط1، 1422هـ/ 2001م، ص24.

الفرع الثالث: طرق ثبوت عدالة الراوي.

اتفق المحدثون والأصوليون على أن عدالة الراوي تثبت بأحد الأمرين هما:

أ- إما بتنصيص معدّلين عليها، أي أن ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها.

ب- وإما بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه كفاه ذلك، ولا يحتاج بعد ذلك إلى معدّل ينص عليها، وذلك مثل الأئمة المشهورين، كالأئمة الأربعة، والسفيانين، والأوزاعي، وغيرهم[1].

وقال الدارقطني: "تثبت العدالة برواية ثقتين عنه"[2].

قال ابن الصلاح : عدالة الراوي: تارة تثبت بتنصيص معدلين على عدالته وتارة تثبت بالاستفاضة فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصا وهذا هو الصحيح في مذهب (الشافعي) -رضي الله عنه- وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه[3].

الفرع الرابع: الفرق بين عدل الرواية وعدل الشهادة.

إن الرواية والشهادة كلتيهما خبر، إلّا أن الرواية خبر عام قصد به تعريف دليل شرعي، أمّا الشهادة فمقتضاها إلزام لمعين لا يتعدى على إلى غيره، ويتم بالترافع فيه إلى الحكام.

سأذكر في هذا الفرع تعريفا لكل من الرواية والشهادة، ثم سأختم بالفرق بينهما.

---

[1] تيسير مصطلح الحديث: لأبي حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف، لا م، ط10، 1425هـ/ 2004م، ج1، ص182.

[2] قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج1، ص195.

[3] مقدمة ابن الصلاح لابن الصلاح، المصدر السابق، ص61.

أولا: تعريف الرواية والشهادة.

الرواية هي الإخبار عن عام لا ترافع فيه إلى الحكام وخلافه الشهادة[1].

قال الأصوليون: الرواية تقتضي شرعا عاما والشهادة شرعا خاصا[2].

ثانيا: الفرق بين عدل الرواية وعدل الشهادة.

قال الإمام السيوطي: وأما الأحكام التي يفترقان فيها فكثيرة لم أر من تعرض لجميعها، وأنا سأذكر منها ما تيسر[3].

الأول: العدد، لا يشترط في الرواية بخلاف الشهادة، وقد ذكر ابن عبد السلام في مناسبة ذلك أمورا:

أحدها: أن الغالب من المسلمين مهابة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف شهادة الزور.

الثاني: أنه قد ينفرد بالحديث راو واحد فلو لم يقبل لفات على أهل الإسلام تلك المصلحة، بخلاف فوت حق واحد على شخص واحد.

الثالث: أن بين كثير من المسلمين عداوات تحملهم على شهادة الزور بخلاف الرواية عنه صلى الله عليه وسلم.

الثاني: لا تشترط الذكورية فيها مطلقا بخلاف الشهادة في بعض المواضع.

الثالث: لا تشترط الحرية فيها بخلاف الشهادة مطلقا.

الرابع: لا يشترط فيها البلوغ في قول.

الخامس: تقبل شهادة المبتدع إلا الخطابية ولو كان داعية ولا تقبل رواية الداعية ولا غيره إن

---

[1] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، المصدر السابق، ج1، ص392.

[2] الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1356هـ/1937م، ج11، ص157.

[3] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المصدر نفسه، ج1، ص265.

روى موافقه[1].

السادس: تقبل شهادة التائب من الكذب دون روايته.

السابع: من كذب في حديث واحد رد جميع حديثه السابق، بخلاف من تبين شهادته للزور في مرة لا ينقض ما شهد به قبل ذلك.

الثامن: لا تقبل شهادة من جرت شهادته إلى نفسه نفعا أو دفعت عنه ضررا، وتقبل ممن روى ذلك.

التاسع: لا تقبل الشهادة لأصل وفرع ورقيق بخلاف الرواية.

العاشر والحادي عشر والثاني عشر : الشهادة إنما تصح بدعوى سابقة وطلب لها، وعند الحاكم بخلاف الرواية في الكل[2].

الثالث عشر: للعالم الحكم بعلمه في التعديل والتجريح قطعا مطلقا بخلاف الشهادة، فإن فيها ثلاثة أقوال: أصحها التفصيل بين حدود الله تعالى وغيرها.

الرابع عشر: يثبت الجرح والتعديل في الرواية بواحد دون الشهادة على الأصح.

الخامس عشر: الأصح في الرواية قبول الجرح والتعديل غير مفسر من العالم ولا يقبل الجرح في الشهادة إلا مفسرا[3].

---

[1] إسبال المطر على قصب السكر(نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر): لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين المعروف بالأمير، تحق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حوم، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م، ص304.

[2] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، المصدر السابق، ص394.

[3] العدالة والضبط وأثرهما في قبول الأحاديث أو ردها: ل د/ جنيد أشرف إقبال أحمد، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1427هـ/2006م، ص24.

المطلب الثالث: الموازنة والترجيح.

سأقوم في هذا المطلب بمناقشة تعريف المحدثين والأصوليين للعدالة، وكذلك مناقشة تعريف الإمام الحاكم لهذا المصطلح، مع بيان القول الراجح منهما.

الفرع الأول: مناقشة تعاريف المحدثين والأصوليين للعدالة.

سأعالج في هذا الفرع مناقشة تعريفات المحدثين والأصوليين للعدالة، مع بيان اختلافهم واتفاقهم في حدّها.

حيث جعل ابن حجر العدالة ملكة أو هيئة راسخة أو حالة نفسانية تحمل صاحبها على الطاعة بالإتيان بالواجبات وترك المعاصي والمحرمات.

وقد اعترض الإمام الصنعاني-رحمه الله- على تعريف العدالة بالملكة النفسية واعتبره أمرا مردودا، وقال وردا على الحافظ ابن حجر(أن هذا الرسم لا دليل عليه، وأنه لا يتم إلّا في حق المعصومين)[1].

والذي يظهر لي أن الإمام الغزالي فسر العدالة بالأعمال الظاهرة الخارجية المنبعثة عن الحالة النفسية الداخلية.

أن ابن حبان قسم العدالة إلى قسمين هما: عدالة الدين وعدالة الصدق في الرواية.

حيث فسر الإمام الحازمي العدالة بالحالة الخارجية من فعل الواجبات واجتناب المحرمات بعد ثبوت الإسلام، بغض النظر عن الحالة الباطنية[2].

ويظهر من قول ابن الأثير أنه بنوا قولهم على حال المسلم يحمل على الصلاح ما أمكن، والذين اشتهروا بذلك هم أهل العراق من المحدثين والفقهاء[3].

نلاحظ أن هذه التعاريف كلها (الخطيب البغدادي وابن حزم والإمام الغزالي والحازمي وابن الصلاح وابن حجر) تدل على معنى واحد وهو: أن العدالة هي الاستقامة في الدين بفعل

---

[1] توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني: تحق: أبو عبد الرحمان صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ج2، ص119.

[2] مفهوم العدالة عند ابن حبان وتطبيقها على كتابه الثقات: ل بن سالم محمد فوزي وآخرون، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإسلامية، إشراف: د/ يوسف عبد اللاوي، جامعة الوادي، 1434هـ/ 2013م، ص18.

[3] نظرية نقد الرجال ومكانتها في ضوء البحث العلمي، المرجع السابق، ص54.

الواجبات، وترك المحرمات، كما نلاحظ أن جميع التعاريف لم تدخل الضبط والحفظ كشرط في العدالة إلّا في تعريف ابن حزم-رحمه الله-[1].

واعترض على كلام ابن عبد البر جمع منهم: ابن الصلاح والنووي والبلقيني والعراقي وابن كثير وغيرهم.

قال ابن الصلاح عن مقالة ابن عبد البر: اتساع غير مرضي[2].

وقال ابن كثير: في صحته نظر قوي والأغلب عدم صحته ولو صح لكان ما ذهب إليه قويا[3].

اتفقوا على أن العدالة تسقط باقتراف المعاصي، أحيانا لأنه ليس معصوم، ولهذا تكون العبرة بغالب الأحوال، ولهذا روى الخطيب بسنده عن البويطي قال: قال الشافعي: (لا اعلم أحدا أعطى طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية الله إلا يحي بن زكريا عليه السلام ولا عصى الله فلم يخلق بطاعة فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدل وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح)[4].

الفرع الثاني: مناقشة تعريف الحاكم للعدالة:

سأتطرق في هذا الفرع إلى مناقشة تعريف العدالة عند الإمام الحاكم مع ضرورة بيان ما ذهب إليه الإمام الحاكم في تعريفها، وهل أنه وافق المحدثين الآخرين أم خالفهم.

وأصل عدالة المحدث أن يكون مسلما لا يدعو إلى بدعة ولا يعلم من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته[5].

يفهم من خلال هذا التعريف أنه يخرج ما يلي: الكافر، المبتدع، وكذلك الفاسق.

كما يظهر من خلال التعريف أن الإمام الحاكم لم يخرج عمّا اشترطه الآخرون، غير أن الآخرين فصلوا فيها فجعلوها خمسة: (الإسلام، البلوغ، العقل، السلامة من أسباب الفسق،

---

[1] منهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، المرجع السابق، ص59.

[2] مقدمة ابن الصلاح لابن الصلاح، المصدر السابق، ص61.

[3] فتح المغيث شرح ألفية الحديث: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمان السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 1403هـ، ج1، ص297.

[4] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، المصدر السابق، ص79.

[5] معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم، المصدر السابق، ص99.

والسلامة من خوارم المروءة)، أمّا الإمام الحاكم فقط اختصرها في ثلاثة: (الإسلام، وعدم الفسق، وعدم البدعة)، أمّا البلوغ والعقل فهي معلومة عند الجميع، وخوارم المروءة داخلة ضمنيا في الفسق.

فالكافر ببدعته لا تقبل روايته عند الجمهور [1]، أما إذا لم يكن كافرا ببدعته فقد اختلف العلماء في ذلك اختلافا كثيرا على أقوال منها:

القول الأول: رد روايته مطلقا وعدم الاحتجاج بها، وهذا ما ذهب إليه الإمام الحاكم.

القول الثاني: تقبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، ولا يستحل الشهادة بالزور لمن وافقه سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن داعية.

القول الثالث: فصلوا ذلك: فان كان المبتدع داعية إلى بدعته لم تقبل روايته وان لم يكن داعية قبلت، ومنهم: زادوا تفصيلا آخر فقالوا: إن اشتملت رواية الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهرا فلا تقبل وان اشتملت قبلت[2].

والتائب من الكذب، وغيره من أسباب الفسق يقبل روايته، إلا التائب من الكذب في حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم- ، فلا يقبل روايته أبدا وإن حسنت توبته ، كذا قال أحمد بن حنبل والحميدي شيخ البخاري، والصيرفي الفقيه الشافعي، وأطلق الصيرفي فقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه، لم نعد لقبوله بتوبة يظهرها، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك[3].

فقد نص **الحاكم النيسابوري** على تخفيف شروط العدالة والضبط لأهل زمانه[4].

---

[1] التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: لأبي زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، تحق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ/ 1985م، ص51.

[2] أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: رسالة ماجستير، للطالب ماهر ياسين فحل الهيتي، بإشراف العلامة هاشم جميل، جامعة صدام (بغداد)، كلية العلوم الإسلامية، ص111-112.

[3] الخلاصة في معرفة الحديث: للحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، تحق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية، لا م، ط 1، 1430 هـ/ 2009 م، ج 1، ص109-110.

[4] الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، المرجع السابق، ص16.

قال الخطيب البغدادي: أ ن العدالة شيء زائد على ظهور الإسلام يحصل بتتبع الأفعال واختبار الأحوال[1].

الفرع الثالـث: الترجيح.

يبدو واضحا من خلال العرض الذي قدمته، أن الإمام الحاكم في تعريفه للعدالة سار فيها فلك المحدثين، والخطيب البغدادي وابن حجر ساروا في الفلك نفسه.

[1] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، المصدر السابق، ص83.

ولي أن أقف مع نهاية هذا البحث إلى خلاصة ما فيه:

يبدو أنه من خلال ما تم عرضه في هذا المبحث، قد تبين المعنى المقصود للعدالة، خاصة وقد تم توضيح هذا المصطلح من خلال التعريفات اللغوية وتعريفها في اصطلاح المحدثين والأصوليين، والمقارنة بينها وبين تعريف الحاكم للعدالة وبيان القول الراجح من ذلك.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن جمهور المحدثين يرون صفة العدالة في الراوي تقوم على مرتكزين اثنين هما: **الأول**: على صلاحيته الدينية وذلك بحسن اعتقاده وورعه وتقواه، وهذه الناحية تحول دون وقوعه في الكذب في الرواية، **والمرتكز الثاني** : على سلوكه الاجتماعي المرضي وذلك بأن يكون متزنا في تصرفاته منسجما مع العرف، وهذه الناحية تجعله مقبولا عند الناس[1].

[1] نظرية نقد الرجال ومكانتها في ضوء البحث العلمي، المرجع السابق، ص53.

المبحث الثاني:

بعض النماذج من الرواة الذين حكم عليهم الإمام الحاكم بالعدالة تصريحا او حكما

المطلب الأول: إبراهيم بن عصمة العدل.

المطلب الثاني: أبو الحسن بن علي بن محمد بن سختويه العدل.

المطلب الثالث: أبو الحسن محمد بن حسين بن علي بن أبو بكر العدل.

المطلب الرابع: نصر بن محمد العدل.

المبحث الثاني: بعض النماذج من الرواة الذين حكم عليهم الإمام الحاكم بالعدالة تصريحا أو حكما.

ذكرت سابقا المفهوم النظري للعدالة عند الإمام الحاكم، سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية تطبيقها على كتبه، وسأعرض نماذج على ذلك.

المطلب الأول: إبراهيم بن عصمة العدل.

إبراهيم بن عصمة كان من الشيوخ الذين أكثر من الأخذ عنهم في سائر كتبه، وكان يذكر عدالته نصا.

الفرع الأول: الحكم على إبراهيم بن عصمة.

سأقوم في هذا الفرع بسرد قول الإمام الحاكم وكذلك أئمة الجرح والتعديل، وسأختم بالقول الراجح منهما.

أولا: قول الإمام الحاكم في إبراهيم بن عصمة.

قال **الحاكم** –رحمه الله– في تاريخه أدركته وقد شاخ وكان قد سمع أباه وغيره قبل الثمانين ومائتين وكانت أصوله صحاحا وسماعاته صحيحة فوقع إليه بعض الوراقين فزاد فيه أشياء قد برأ الله أبا إسحاق منها ومات سنة سبع وأربعين وثلاث مائة وهو بن 94 سنة[1]، وقال **أيضا** رحمه الله: أخبرنا إبراهيم بن عصمة بن إبراهيم العدل[2]، حدث عنه في "مستدركه" و"المعرفة" ووصفه بالعدل.

[1] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحق: د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، لا م، ط1، 2003م، ج7، ص778.

[2] رجال الحاكم في المستدرك: لمقبل بن هادي الوادعي، المرجع السابق، ج1، ص109.

وفي نص آخر نقله أبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري قال: قال **الحاكم**: أدركته وقد هرم، وأصوله صحيحة، ولكن زاد فيها بعض الوراقين أحاديث، ولم يكن الحديث من شأنه، مات سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة، وهو ابن أربع وتسعين سنة[1].

ثانيا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في إبراهيم بن عصمة:

قال الذهبي: إبراهيم بن عصمة العدل النيسابوري سمع السري بن خزيمة أدخلوا في كتبه أحاديث وهو في نفسه صادق[2].

قال ابن حجر رحمه الله: سمع السري بن خزيمة ادخلوا في كتبه أحاديث وهو في نفسه صادق انتهى.

وضعفه الشيخ الألباني فقال : شيخ الحاكم إبراهيم بن عصمة وإن كان صدوقا في نفسه، فقد أدخلوا في كتبه أحاديث، كما جاء في "الميزان "و"اللسان "[3].

ثالثا: الترجيح: يظهر من خلال ما سبق أن الإمام الحاكم نص على عدالة إبراهيم بن عصمة حيث قصد بها العدالة الدينية[4].

وممّا يؤكد ذلك: ما ذهب إليه الدكتور سعد بن عبد الله الحميد وآخرون: صدوق في نفسه أدخلت عليه بعض الأحاديث ولم يميزها، فلا يحتج به، وكون أصوله صحيحة وسماعات صحيحة،: أنه ليس بكذاب ولا مجازف فيدعي سماع ما لم يسمع، ولقاء ما لم يلق، ولا يلزم من

---

[1] الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم: لأبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، المرجع السابق، ج1، ص159.

[2] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لشمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحق: علي مُحَمَّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1382 هـ /1963 م، ج1، ص48.

[3] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: أبو عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1، 1412 هـ/ 1992 م، ج13، ص668.

[4] العدالة الدينية والمقصود بها: الاستقامة في الدين، (منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها: أبو بكر كافي، دار ابن حزم، ط1، 1422 هـ / 2000 م، ص76).

ذلك أن يكون ضابطا، ولذلك فقد قال الحاكم مع وصفه بذلك: ولم يكن الحديث من شأنه، أي لم يكن مميزا يقظا ليعرف حديثه من حديث غيره، وهذا طعن في الضبط[1].

الفرع الثاني: نماذج تطبيقية من أحاديث إبراهيم بن عصمة العدل.

سأذكر فيما يلي بعض النماذج من أحاديث إبراهيم بن عصمة، الذي حكم عليه الإمام الحاكم بالعدالة تصريحا.

الحديث الأول: قال الإمام الحاكم أخبرنا إبراهيم بن عصمة **العدل** قال: حدثنا أبي، قال: ثنا عبدان بن عثمان قال: ثنا أبو حمزة، عن إبراهيم الصائغ، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة»[2].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم وأبو يعلى وأبو عوانة والبيهقي[3] من طريق أبي سفيان.

---

[1] الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، المرجع السابق، ج1، ص159.

[2] معرفة علوم الحديث لأبو عبد الله الحاكم، المصدر السابق، ص195.

[3] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم): لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ومن مات مشركا دخل النار، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت، ج1، ص94، رقم الحديث 93.

* مسند أبي يعلى: لأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحق: حسين سليم أسد، تابع مسند جابر، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1404هـ/ 1984م، ج4، ص188، رقم الحديث 2278.

* المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم: لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، تحق: عباس بن صفاخان بن شهاب الدين، كتاب الإيمان، باب الأعمال والفرائض التي إذا أداها بالقول والعمل دخل الجنة، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1435هـ/ 2014م، ج1، ص207.

* السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، كتاب النكاح، باب قوله تعالى: {لئن أشركت ليحبطن عملك}، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424 هـ/ 2003 م، ج7، ص70، رقم الحديث 13296.

وأخرجه الحاكم وأحمد والطبراني وعبد بن حميد[1] من طريق أبي الزبير.

كلاهما (أبو سفيان، وأبو الزبير) عن جابر بن عبد الله عن رسول الله – ﷺ–.

وللحديث طرق أخرى: طريق عبد الله بن مسعود، وأبي ذر الغفاري، وأبي الدرداء، وأبي سعيد الخدري –رضي الله عنهم–.

حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث:

اكتفى الإمام الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث بالتعريف برواة الإسناد فقط دون التنصيص على حكمه حيث قال: جابر بن عبد الله من أهل قبا مدني، وأبو الزبير مكي، وإبراهيم الصائغ، وأبو حمزة، وعبدان مروزيون، وشيخنا وأبوه نيسابوريان[2].

مناقشة حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث:

تعنى الدراسة في هذه النقطة بالبحث على درجة رجال الإسناد جرحا وتعديلا، وذلك من خلال أقوال العلماء فيهم.

أولا: ترجمة رجال الإسناد:

1)عصمة: هو عصمة بن إبراهيم، أبو صالح النيسابوري البيلي، العدل، سمع: عبدان بن عثمان، والقعنبي، وجماعة، وروى عنه: إبراهيم بن أبي طالب، وأحمد بن مُحَمَّد الشرقي، وغيرهم[3].

---

[1] معرفة علوم الحديث لأبو عبد الله الحاكم، المصدر السابق، ص195.

* مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأحمد بن حنبل، مسند جابر بن عبد الله –رضي الله عنه–، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د ط، د ت، ج3، ص391، رقم الحديث 15247.

* المعجم الأوسط: لأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحق: طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، باب من اسمه مُحَمَّد، دار الحرمين، القاهرة، د ط، 1415هـ، ج7، ص248، رقم الحديث 7410.

* المنتخب من مسند عبد بن حميد: لعبد بن حميد بن نصر أبو مُحَمَّد الكسي، تحق: صبحي البدري السامرائي، ومحمود مُحَمَّد خليل الصعيدي، من مسند جابر بن عبد الله، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1408هـ/ 1988م، ص322، رقم الحديث 1060.

[2] معرفة علوم الحديث لأبو عبد الله الحاكم، المصدر السابق، ص195.

[3] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، المصدر السابق، ج6/ ص557.

2) عبدان بن عثمان: هو عبد الله تقدم عبدة بن حزن النصري بالنون أبو الوليد الكوفي مختلف في صحبته ويقال فيه نصر بن حزن له حديث في رعي الغنم[1].

3) أبو حمزة: هو مُحَمَّد بن ميمون السكري، ثقة، سمع منصور بن المعتمر، والأعمش، وسهيل بن أبي صالح، وغيرهم سمع منه الكبار: ابن المبارك وعبدان، وغيرهما[2]، قال ابن حجر: مُحَمَّد ابن ميمون المروزي أبو حمزة السكري ثقة[3].

4) إبراهيم الصائغ: إبراهيم بن ميمون الصائغ أبو إسحاق المروزي روى عن عطاء ونافع وعبد الله بن عبيد بن عمير، وروى عنه عيسى بن عبيد وأبو حمزة السكري، وغيرهم.

حدثنا عبد الرحمن قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحي بن معين قال: إبراهيم الصائغ ثقة، وفي نص آخر له حيث قال: سمعت أبي يقول: إبراهيم بن ميمون الصائغ هو مروزي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أيضا: سئل أبو زرعة عن إبراهيم الصائغ فقال: لا بأس به[4].

5) مُحَمَّد بن مسلم المكي أبو الزبير: وهو ابن مسلم بن تدرس مولى حكيم بن حزام القرشي روى عن جابر بن عبد الله وابن عمر،... وروى عنه سلمة بن كهيل ويحي بن سعيد الأنصاري، وغيرهم، قال عنه ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس[5]، ووثقه كل من النسائي[6]

---

[1] تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحق: مُحَمَّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، 1406هـ/ 1986م، ج1، ص628.

[2] الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحق: د/ مُحَمَّد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ، ج3، ص884.

[3] تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه، ج1، ص510.

[4] الجرح والتعديل: لأبو مُحَمَّد عبد الرحمان بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط1، 1271هـ/ 1952م، ج2، ص135.

[5] تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه، ج1، ص506.

[6] ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ليوسف بن عبد الرحمان بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي مُحَمَّد القضاعي الكلبي المزي، تحق: د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ/1980م، ج26، ص408-409.

والذهبي[1] والعجلي[2]، أما السيوطي فقد نص على تدليسه حيث قال: مُحَمَّد بن مسلم أبو الزبير مشهور بالتدليس[3]، وأما أبو زرعة وأبو حاتم، والبخاري، فقالوا: لا يحتج به[4].

ثانيا: موقف العلماء من حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث:

من خلال ما سبق، يتبين أن الإمام الحاكم لم ينص على حكم إسناد هذا الحديث، وبالتالي لا يمكن أن نقول بأن العلماء وافقوا أو خالفوا الإمام الحاكم في حكمه على إسناد الحديث.

حيث قال حسين سليم أسد : رجاله رجال الصحيح[5].

وقال شعيب الأرناؤوط : حديث صحيح وهذا إسناد قوي على شرط مسلم[6].

ثالثا: درجة الحديث عند النقاد:

الحديث متفق عليه فقد رواه الشيخان في صحيحيهما، وكفى بهذا حكما على الحديث بالصحة.

الحديث الثاني: قال الإمام الحاكم أخبرنا إبراهيم بن عصمة بن إبراهيم العدل، ثنا أبو مسلم المسيب بن زهير البغدادي، ثنا أبو بكر، وعثمان، ابنا أبي شيبة، قالا: ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنجسوا موتاكم، فإن المسلم لا ينجس حيا أو ميتا»[7].

تخريج الحديث:

---

[1] ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: لشمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحق: حماد بن مُحَمَّد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط2، 1387هـ/ 1967م، ص374.

[2] معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم (الثقات): لأحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي، تحق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1، 1405هـ/1985م، ج2، ص253.

[3] أسماء المدلسين: لجلال الدين السيوطي، تحق: محمود مُحَمَّد محمود حسن نصار، دار الجيل، بيروت، ط1، د ت، ص91.

[4] سير أعلام النبلاء للذهبي، المصدر السابق، ج5، ص380.

[5] مسند أبي يعلى لأبي يعلى الموصلي، المصدر السابق، ج4، ص188.

[6] مسند أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل، المصدر السابق، ج3، ص391.

[7] المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص542.

أخرجه البيهقي والحاكم[1] من طريقين: من طريق أبو بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة.

وأخرجه الدارقطني[2] من طريق عبد الرحمان بن يحي بن إسماعيل بن عبيد الله المخزومي.

ثلاثتهم (أبو بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، وعبد الرحمان بم يحي بن إسماعيل بن عبيد الله المخزومي) عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن رباح عن ابن عباس عن رسول الله –ﷺ–.

حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث:

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه[3].

مناقشة حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث:

أولا: ترجمة رجال الإسناد:

1)أبو مسلم المسيب بن زهير البغدادي: المسيب بن زهير بن مسلم أبو مسلم التاجر سكن نيسابور وحدث بها عن القعنبي ويحي بن هاشم السمسار وعاصم بن علي، وروى عنه أبو حامد أحمد بن مُحَمَّد بن الشرقي وغيره من النيسابوريين[4].

2) **أبو بكر بن أبي شيبة:** هو عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي شيبة، أخرج له البخاري في الصوم والاعتكاف والمغازي غير موضع عنه عن يحي بن سعيد القطان وأبي أسامة وجعفر بن عون، قال عنه أبو زرعة: هو ثقة، وقال أبو حاتم: هو أحب إلينا من عثمان أخيه[1].

---

[1] السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي، المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب الغسل من غسل الميت، ج1، ص457، رقم الحديث 1463.

* المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص542.

[2] سنن الدارقطني: لأبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، كتاب الجنائز، باب المسلم ليس ينجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2004 م، ج2، ص430، رقم الحديث 1811.

[3] المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر نفسه، ج1، ص542.

[4] تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج: لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحق: عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ، ج1، ص215.

وقال عنه أيضا أحمد بن عبد الله العجلي: كان أبو بكر ثقة حافظا للحديث[2].

3) عثمان بن أبي شيبة: هو عثمان بن مُحَمَّد بن أبي شيبة أبو الحسن روى عن شريك وجرير، روى عنه أبو زرعة.

أنبأنا أحمد بن مُحَمَّد الكاتب، أخبرنا مُحَمَّد بن حميد المخرمي، حدثنا ابن حبان قال: وجدت في كتاب أبي- بخط يده- عن يحي بن معين قال: ابنا أبي شيبة عثمان وعبد الله ثقتان صدوقان، ليس فيهما شك[3].

4) سفيان بن عيينة بن أبي عمران: أبو مُحَمَّد مولى بني عبد الله بن رويبة من بني هلال بن عامر بن صعصعة، سمع ابن شهاب الزهري، وعمرو بن دينار،...وروى عنه: الأعمش، والثوري، وشعبة[4]، وغيرهم.

حدثنا عبد الرحمن قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحي بن معين قال: سفيان بن عيينة ثقة[5].

5) عمرو بن دينار (46 – 126 هـ/ 666 – 743 م): هو عمرو بن دينار الجمحي بالولاء، أبو مُحَمَّد الأثرم: فقيه، قال شعبة: ما رأيت أثبت في الحديث منه، وقال النسائي: ثقة ثبت إلّا أنه اتهمه أهل المدينة بالتشيع والتحامل على ابن الزبير، لكنّ الذهبي نفى ذلك[6].

6) عطاء بن أبي رباح: هو عطاء بن أبي رباح، أبو مُحَمَّد، مولى آل أبي خثيم، القرشي، سمع أبا هريرة، وابن عباس، وأبا سعيد، وغيرهم، روى عنه عمرو بن دينار، وقيس بن سعد[1]، وغيرهم كثير، وثقه كل من أبو زرعة[2] والعجلي[3].

---

[1] التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: لأبو الوليد الباجي الأندلسي، المصدر السابق، ج2، ص828.

[2] سير أعلام النبلاء للذهبي، المصدر السابق، ج9، ص156.

[3] تاريخ بغداد وذيوله للخطيب البغدادي، المصدر السابق، ج11، ص285.

[4] تاريخ بغداد وذيوله للخطيب البغدادي، المصدر نفسه، ج9، ص173-174.

[5] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، المصدر السابق، ج4، ص227.

[6] الأعلام: للزركلي، المرجع السابق، ج5، ص77.

موقف العلماء من حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث:

قد خالف بعض المشتغلين بالحديث الإمام الحاكم فيما ذهب إليه في حكمه على إسناد الحديث، حيث اشتهر عند الإمام الحاكم بالرفع، بينما البيهقي والدارقطني فهو معروف عندهم بالوقف.

فقال البيهقي: وهكذا روي من وجه آخر غريب عن ابن عيينة والمعروف موقوف[4].

وقال الحافظ ضياء الدين في أحكامه: إسناده عندي على شرط الصحيح ورواه البخاري تعليقا عن ابن عباس من قوله المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا[5].

وقال الألباني: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين[6].

درجة الحديث عند النقاد:

قال البيهقي: هكذا روي من وجه آخر غريب عن بن عيينة والمعروف موقوف[7].

المطلب الثاني: أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن سختويه العدل.

كان من أتقن مشايخ الإمام الحاكم وأكثرهم تصنيفا، حيث ذكرت عدالته تصريحا.

الفرع الأول: قول الإمام الحاكم في أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن سختويه العدل.

---

[1] التاريخ الكبير: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، د ط، د ت، ج6، ص463.

[2] التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي، المصدر السابق، ج3، ص1001.

[3] الثقات للعجلي، المصدر السابق، ج1، ص284.

[4] جامع الأحاديث: لعبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ط1، 1423هـ/ 2002م، لا ن، لا م، ج16، ص355.

[5] تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج: لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحق: عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ، ج1، ص215.

[6] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة للألباني، المرجع السابق، ج13، ص667.

[7] السنن الكبرى للبيهقي، المصدر السابق، ج1، ص306.

سأقوم بذكر قول الأمام الحاكم في أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن سختويه ثم سأعرج على ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، ثم سأختم بالقول الراجح.

أولا: قول الإمام الحاكم في أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن سختويه العدل:

قال **الحاكم**: ولد سنة ثمان وخمسين ومائتي، وكان من أتقن مشايخنا وأكثرهم تصنيفا، جمع المسند في أربعمائة جزء، وكتبه بخطه، وعمل الأبواب مائتين وستين جزءا، و"تفسير القرآن" في مائتين وثلاثين جزءا[1].

وقال أيضا: حدثني أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن سختويه العدل، روى عنه في "مستدركه"، ووصفه بالعدل، وأكثر عنه[2]، ثم روى **الحاكم** في ترجمته من (تاريخ نيسابور) عشرين حديثا[3].

ثانيا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبو الحسن علي بن حمشاذ بن سختويه العدل:

علي بن مُحَمَّد بن سختويه: هو علي بن مُحَمَّد بن سختويه بن نصر، الحافظ أبو الحسن النيسابوري، سمع: تمتام، وإسماعيل القاضي، ومُحَمَّد بن أيوب بن الضريس، وطبقتهم[4]، قال مقبل مقبل بن هادي الوادعي: ابن سختويه بن نصر العدل الثقة، الحافظ، الإمام شيخ نيسابور أبو الحسن النيسابوري صاحب التصانيف[5].

وقال الذهبي: العدل الثقة الحافظ الإمام شيخ نيسابور، صاحب التصانيف[6].

وقال السيوطي: علي بن حمشاذ النيسابوري، العدل الرحال متقن[7]، وقال ابن كثير: محدث محدث

---

[1] الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم: لأبي الطيب المنصوري، المرجع السابق، ج1، ص710.

[2] الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، المرجع السابق، ج1، ص710-711.

[3] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، المصدر السابق، ج7، ص608.

[4] سير أعلام النبلاء للذهبي، المصدر السابق، ج15، ص399.

[5] رجال الحاكم في المستدرك لمقبل بن هادي الوادعي، المرجع نفسه، ج2، ص58.

[6] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، المصدر نفسه، ج7، ص608.

[7] طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ، ص359.

عصره بنيسابور، رحل إلى البلدان، وسمع الكثير، وحدث وصنف مسندا في أربعمائة جزء، وله غير ذلك، مع شدة الإتقان والحفظ، وكثرة العبادة والصيانة والخشية لله عز وجل[1].

ثالثا: الترجيح: يظهر من خلال ما سبق أن الإمام الحاكم نص على عدالة أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن سختويه العدل، حيث قصد بها العدالة المطلقة (بإطلاق الضبط).

الفرع الثاني: نماذج تطبيقية من أحاديث أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن سختويه العدل.

سنتناول في السطور الآتية – بإذن الله تعالى– بعض النماذج من أحاديث بن سختويه، الذي حكم عليه الإمام الحاكم بالعدالة نصا.

الحديث الأول: قال الإمام الحاكم أخبرنا أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن سختويه **العدل**، أنا هشام بن علي السدوسي أن موسى بن إسماعيل حدثهم، حدثنا أبان بن يزيد، عن أبي جمرة، عن زهدم الجرمي، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ قال: «خير الناس القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم ينشأ قوم يشهدون، ولا يستشهدون، ويحلفون، ولا يستحلفون، ويخونون، ولا يؤتمنون، يفشو فيهم السمن»[2].

تخريج الحديث

[1] الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، المرجع السابق، ج1، ص711.

[2] معرفة علوم الحديث للحاكم، المصدر السابق، ص46.

أخرجه أحمد والبزار والطبراني وأبي داود وابن حبان[1] من طريق أبي عوانة.

وأخرجه والبزار والطبراني[2] من طريق هشام الدستوائي.

كلاهما (هشام الدستوائي، وأبي عوانة) عن قتادة ، عن زرارة بن أوفى.

وأخرجه البخاري ومسلم والطبراني والحاكم[3] من طريق زهدم بن مضرب.

كلاهما (زرارة بن أوفى، وزهدم بن مضرب) عن عمران بن حصين عن النبي –ﷺ–.

---

[1] مسند أحمد لأحمد بن حنبل، حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما، المصدر السابق، ج4، ص440، رقم الحديث 19967.

*مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تحق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مسند عبد الله بن بسر ﷺ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1988/ 2009م، ج9، ص18، رقم الحديث 3521.

*المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحق : حمدي بن عبد المجيد السلفي، باب زرارة بن أوفى عن عمران بن حصين، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط2، 1404هـ/ 1983م، ج18، ص212، رقم الحديث 527.

*سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحق: شعيب الأرناؤوط ومُحَمَّد كامِل قره بللي، كتاب السنة، باب في فضل أصحاب رسول الله –ﷺ–، دار الرسالة العالمية، لا م، ط1، 1430 هـ/ 2009 م، ج7، ص52، رقم الحديث 4657.

* الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (صحيح ابن حبان): مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي، تحق: شعيب الأرناؤوط، باب ذكر الإخبار بظهور السمن في هذا الأمة عند ظهور الكذب وعدم الوفاء فيهم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408 هـ/ 1988 م، ج15، ص123، رقم الحديث 6729.

[2] مسند البزار للبزار، مسند عبد الله بن بسر ﷺ، المصدر نفسه، ج9، ص 74، رقم الحديث 3609.

* المعجم الكبير للطبراني، باب زرارة بن أوفى عن عمران بن حصين، المصدر نفسه، ج18، ص213، رقم الحديث 528.

[3] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله –ﷺ– وسننه وأيامه (صحيح البخاري): لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها باب، دار طوق النجاة، لا م، ط1، 1422هـ، ج8، ص91، رقم الحديث 2428.

*صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، المصدر السابق، ج4، ص1964، رقم الحديث 2535.

*المعجم الكبير للطبراني، باب زهدم الجرمي عن عمران بن حصين، المصدر السابق، ج18، ص233، رقم 581.

*معرفة علوم الحديث للحاكم، المصدر السابق، ص46.

حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث:

قال الإمام الحاكم: هذا حديث عال صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه[1].

مناقشة حكم الإمام الحاكم على رجال الحديث:

سأتناول في هذه الجزئية دراسة رجال الإسناد من حيث الوثاقة أو الضعف.

أولا: ترجمة رجال الإسناد.

1)هشام بن علي السيرافي: روى عن: عبد الله بن رجاء، والربيع بن يحي الأشناني،، وجماعة، وروى عنه: أحمد بن عبيد الصفار، وفاروق الخطابي، وأحمد بن زكريا الساجي[2].

قال **الحاكم:** قال الدارقطني: هشام بن علي السيرافي، ثقة[3].

2)موسى بن إسماعيل: هو موسى بن إسماعيل المنقري مولاهم، أبو سلمة التبوذكي البصري، روى عنه الفضل بن العباس الأسفاطي، قال عنه العجلي: بصري ثقة[4]، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[5].

3) أبان بن يزيد: العطار، أبو يزيد، البصري، سمع قتادة، ومطرا، وعمرو بن دينار، كناه، سمع منه عفان[6].

قال ابن أبي شيبة: سألت عليا -يعني ابن المديني- عن العطار، فقال: كان عندنا ثقة، وقال العجلي: بصري ثقة، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي، وذكره ابن شاهين في جملة

---

[1] المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر السابق، ج3، ص535.

[2] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، المصدر نفسه، ج6، ص843.

[3] موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله: لمجموعة من المؤلفين، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ج2، ص692.

[4] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد، علاء الدين، تحق: أبو عبد الرحمان عادل بن مُحَمَّد وأبو مُحَمَّد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، لا م، ط1، 1422هـ/ 2001م، ج12، ص9.

[5] الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله مُحَمَّد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، المعروف بابن سعد، تحق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، در الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ/ 1990م، ج7، ص306.

[6] التاريخ الكبير: لمحمد بن إسماعيل البخاري، ، المصدر السابق، ج1، ص454.

"الثقات"، وكذلك ابن حبان[1].

4)أبي جمرة: هو نصر بن عمران أبو جمرة الضبعي روى عن ابن عباس وأنس ابن مالك وزهدم بن مضرب روى عنه أبو التياح وأيوب السختياني[2]، قال عنه ابن سعد: أبو جمرة الضبعي كان ثقة[3]، وقال عنه أيضا ابن حجر: أبو جمرة مشهور بكنيته ثقة ثبت[4].

5) زهدم الجرمي: هو زهدم بن مضرب الأزدي ، أبو مسلم البصري، روى عن: عبد الله بن عباس، وأبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، روى عنه: أبو السليل ضريب بن نقير، وأبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي، وغيرهم، ذكره ابن حبان في كتابه الثقات[5]، وثقه العجلي فقال: زهدم بن مضرب الجرمي: كوفي، تابعي، ثقة[6].

6) عمران بن حصين: هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد نهم بن حذيفة بن جهمة بن غاضرة بن حبشية بن كعب بن عمرو الخزاعي، روى عن النبي صلى الله عليه وسلّم عدة أحاديث، وروى عنه زهدم الجرمي، وصفوان بن محرز، وزرارة بن أبي أوفى، وآخرون[7].

نا عبد الرحمن نا الحسين بن الحسن قال سألت يحي بن معين عن أبي روبة فقال: مشهور بصري[8].

ثانيا: موقف العلماء من حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث.

وقد وافق بعض المشتغلين بالحديث الحاكم فيما ذهب إليه من تصحيح رجال الإسناد ومن خلال حكمه بثقة رجاله.

حيث قال أبي داود: إسناده صحيح[9]، وقال ابن حبان: إسناده صحيح على شرط مسلم،

---

[1] إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، المصدر نفسه، ج1، ص171.

[2] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، المصدر السابق، ج8، ص465.

[3] الطبقات الكبرى لابن سعد، المصدر السابق، ج7، ص235.

[4] تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، المصدر السابق، ج1، ص561.

[5] تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، المصدر السابق، ج9، ص397-398.

[6] الثقات للعجلي، المصدر السابق، ج1، ص166.

[7] ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، المصدر السابق، ج4، ص386.

[8] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، المصدر نفسه، ج1، ص217.

[9] سنن أبي داود لأبي داود السجستاني، المصدر السابق، ج7، ص52.

ورجاله رجال الشيخين غير خلف بن هشام البزار، فمن رجال مسلم[1].

وقال البزار: هذا الحديث قد روي عن النبي بنحو من كلامه بغير لفظه، وروي عن عمران أيضا ذلك من غير وجه، وهذا الإسناد أحسن إسناد يروى في ذلك عن عمران بهذا اللفظ[2].

قال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم[3].

وقال شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين[4].

ثالثا: درجة الحديث عند النقاد.

الحديث متفق عليه فقد رواه الشيخان في صحيحيهما، وكفى بهذا حكما على الحديث بالصحة.

الحديث الثاني: قال الإمام الحاكم فحدثني علي بن مُحَمَّد بن شختويه العدل ثنا إسماعيل بن قتيبة وجعفر بن مُحَمَّد بن معاذ قال ثنا احمد بن يونس أنا زهير عن الأعمش عن طلحة عن أبي عمار عن عمرو بن شرحبيل قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "من كذب علي متعمدا ليضل به فليتبوأ مقعده من النار"[5].

---

[1] صحيح ابن حبان لابن حبان البستي، المصدر السابق، ج15، ص123.

[2] مسند البزار لأبي بكر البزار، المصدر السابق، ج2، ص23.

[3] المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر السابق، ج3، ص535.

[4] مسند أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل، المصدر السابق، ج4، ص440.

[5] المدخل إلى الصحيح للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص101.

تخريج الحديث:

أخرجه البزار[1] من طريق طلحة بن مصرف، وأخرجه الحاكم وأخرجه الطبراني وأبو نعيم الأصبهاني وأبو جعفر الطحاوي[2] من طريق أبي عمار.

كلاهما (طلحة بن مصرف، وأبي عمار) عن عمرو بن شرحبيل عن رسول الله –ﷺ–.

وللحديث طرق أخرى: من طريق البراء بن عازب، وعبد الله بن مسعود، والمغيرة بن شعبة، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، ومعاذ بن جبل، وابن عباس، وعلي بن أبي طالب –رضي الله عنهم–.

حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث.

لم ينص الإمام الحاكم على حكم إسناد هذا الحديث، بل اكتفى بذكر ما يتعلق بالمتن من علل تطرأ على الحديث كوضع الحديث على رسول الله –ﷺ–، حيث قال –رحمه الله–: أول أنواع الجرح وضع الحديث على رسول الله ﷺ وقد صحت الرواية عنه ﷺ أنه قال من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار[3].

مناقشة حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث:

تكون من خلال معرفة درجة رجال الإسناد جرحا وتعديلا.

---

[1] مسند البزار لأبي بكر البزار، باب عمرو بن شرحبيل عن عبد الله، المصدر السابق، ج5، ص262، رقم الحديث 1876.

[2] المدخل إلى الصحيح للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص101.

* المعجم الكبير للطبراني، باب العين، المصدر السابق، ج10، ص96، رقم الحديث 10074.

* حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، الطبقة الأولى من التابعين، دار السعادة، بجوار محافظة مصر، 1394هـ/ 1974م، ج4، ص146.

* شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحق: شعيب الأرناؤوط، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه السلام، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415 هـ/ 1494 م، ج1، ص394.

[3] المدخل إلى الصحيح للإمام الحاكم، المصدر السابق، ص51.

أولا: ترجمة رجال الإسناد.

1)إسماعيل بن قتيبة: هو إسماعيل بن قتيبة مولى البراء بن عازب روى عن بشر بن منصور وعمار بن عمرو البجلي روى عنه أبو سعيد الأشج[1]، قال الذهبي: إسماعيل بن قتيبة ابن عبد الرحمن: الإمام، القدوة، المحدث، الحجة، أبو يعقوب السلمي النيسابوري[2].

2)جعفر بن مُحَمَّد بن معاذ (207– 301هـ/ 822 – 913م): هو جعفر بن مُحَمَّد بن الحسن بن المستفاض، أبو بكر الفريابي: قاض من العلماء بالحديث[3]، وثقه أبو بكر الخطيب[4].

3)أحمد بن يونس: هو أحمد بن يونس الإمام الحجة الحافظ، أبو عبد الله، أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي اليربوعي الكوفي، سمع من: جده يونس بن عبد الله بن قيس اليربوعي، ومن ابن أبي ذئب، وسفيان الثوري، حدث عنه: البخاري، ومسلم وهو من كبراء شيوخه، وعبد بن حميد، وأبو زرعة الرازي، وإبراهيم الحربي، وخلق سواهم[5].

4) زهير بن حرب: أبو خيثمة زهير بن حرب بن شداد الحرشي، الحافظ، الحجة، أحد أعلام الحديث، مولى بني الحريش بن كعب بن عامر بن صعصعة، حدث عن: جرير بن عبد الحميد، وهشيم، وروى عنه: الشيخان، وأبو داود، وابن ماجه، قال عنه النسائي: ثقة، مأمون، وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: كان ثقة، ثبتا، حافظا، متقنا، وقال عنه أبو حاتم: صدوق[6].

5) الأعمش: هو سليمان بن مهران، الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو مُحَمَّد الأسدي، الكاهلي، مولاهم الكوفي الحافظ، روى عن أبي وائل، وزيد بن وهب،...وروى عنه: أبو إسحاق السبيعي، وطلحة بن مصرف[7]، وغيرهم، قال عنه الحاكم: الأعمش أعرف لحديث لحديث الحكم من غيره[8].

---

[1] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، المصدر السابق، ج2، ص194.

[2] سير أعلام النبلاء للذهبي، المصدر السابق، ج13، ص344.

[3] الأعلام للزركلي، المرجع السابق، ج2، ص127.

[4] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير وَالأعلام للذهبي، المصدر السابق، ج7، ص750.

[5] سير أعلام النبلاء للذهبي، المصدر نفسه، ج10، ص457.

[6] إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، المصدر السابق، ج6، ص93.

[7] سير أعلام النبلاء للذهبي، المصدر السابق، ج6، ص226-227.

[8] إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، المصدر نفسه، ج6، ص93.

وقال عنه العجلي: ثقة ثبتا وكان كثير الحديث[1].

6) طلحة بن مصرف: هو طلحة بن مصرف بن كعب بن عمرو أبو عبد الله الأيامي، سمع عبد الله بن أبي أوفى وهزيل بن شرحبيل وعبد الرحمن ابن عوسجة[2].

قال إسحاق بن منصور، عن يحي بن معين، وأبو حاتم، وأحمد بن عبد الله العجلي: ثقة[3].

7)أبي عمار عريب: هو عريب بن حميد بن عمار الهمداني من أهل الكوفة، روى عنه أبو إسحاق السبيعي والقاسم بن مخيمرة كنيته أبو عمار الفائشي[4].

نا عبد الرحمن أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إليّ قال سألت أحمد بن حنبل ويحي بن معين عن أبي عمار فقالا اسمه عريب بن حميد وهو كوفي ثقة[5].

8)عمرو بن شرحبيل: هو عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة الكوفي الهمداني، سمع عمرو ابن مسعود، روى عنه أبو إسحاق الهمداني وأبو عمار عريب بن حميد وطلحة بن مصرف.

ثنا عبد الرحمن قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحي بن معين أنه قال أبو ميسرة ثقة[6].

نلاحظ أن من خلال ترجمة لرجال الحديث نجد أنهم كلهم ثقات.

ثانيا: موقف العلماء من حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث.

نلاحظ من خلال ما سبق، أن الإمام الحاكم لم يصرح على حكم إسناد هذا الحديث، وبالتالي لا يمكن القول بأن علماء الحديث وافقوا أم خالفوا رأي الحاكم في تصحيحيه لرجال الإسناد.

فقال أبو بكر الهيثمي: وهذا إسناد صحيح[7].

---

[1] الثقات للعجلي، المصدر السابق، ج1، ص434.

[2] التاريخ الكبير للبخاري، المصدر السابق، ج4، ص347.

[3] تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، المصدر السابق، ج13، ص436.

[4] الثقات: مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393 هـ/1973م، ج5، ص283.

[5] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، المصدر السابق، ج7، ص32.

[6] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، المصدر نفسه، ج6، ص238.

[7] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، 1412 هـ، ج2، ص378.

وقال أبو علي رحمه الله وهذا وهم والوهم فيه من يحي بن طلحة وسمعت أبا علي الحسين بن أبي علي الحافظ يقول هذه الأسانيد وهم والوهم فيه من العرزمي والحماني ويونس بن بكير والمحفوظ عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن أبي عمار عن عمرو بن شرحبيل عن رسول الله صلى الله عليه و سلم مرسلا[1].

ثالثا: درجة الحديث عند النقاد.

قال أبو نعيم الأصبهاني: هذا حديث غريب من حديث طلحة والأعمش، لم يروه مجودا مرفوعا إلا يونس بن بكير[2].

وقال أبو جعفر الطحاوي: هذا حديث منكر وليس أحد يرفعه بهذا اللفظ غير يونس بن بكير، وطلحة بن مصرف ليس في سنه ما يدرك به عمرو بن شرحبيل لقدم وفاته وقد حدثناه من غير حديث يونس بن بكير وقد دخل فيه بين طلحة وعمرو بن شرحبيل أبو عمار ، وهو غريب[3].

وقال الذهبي: حسن[4].

وقال الألباني : منكر بهذه الزيادة (ليضل به الناس)[5].

---

[1] المدخل إلى الصحيح للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص101.

[2] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، المصدر السابق، ج4، ص146.

[3] شرح مشكل الآثار للطحاوي، المصدر السابق، ج1، ص370.

[4] المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص44.

[5] ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: أبو عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ / 1992م، ج14، ص616.

المطلب الثالث: أبو الحسن مُحَمَّد بن حسين بن علي بن أبو بكر العدل.

يعتبر من أهم شيوخ الإمام الحاكم الذين أكثر من الرواية عنهم في بعض كتبه، وقد كان يذكر عدالته نصا.

الفرع الأول: الحكم على أبو الحسن مُحَمَّد بن حسين بن علي بن أبو بكر.

سأذكر في هذا الفرع قول الإمام الحاكم في أبو الحسن مُحَمَّد بن حسين بن علي بن أبو بكر، وكذلك قول أئمة الجرح والتعديل فيه، مرورا بالقول الراجح منهما.

أولا: قول الإمام الحاكم في أبو الحسن مُحَمَّد بن حسين بن علي بن أبو بكر.

قال **الحاكم**: حدثنا أبو الحسن مُحَمَّد بن علي بن بكر العدل[1].

روى عنه في "مستدركه" –ووصفه بالعدل، وصحح حديثه[2].

ثانيا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبو الحسن مُحَمَّد بن الحسين بن علي بن أبو بكر العدل:

أبو الحسن مُحَمَّد بن الحسين بن علي بن بكر العدل: هو أبو الحسن مُحَمَّد بن الحسين بن علي بن شيرويه بن علي بن الحسن الشيرويي، قال عنه عبد الغافر بن إسماعيل: شيخ صالح مستور ثقة أمين حدث عن ابن المخلص وأبي القاسم إدريس بن علي المالكي[3]، وقال عنه ابن عساكر: مُحَمَّد بن الحسن بن علي بن بكر بن هانئ البزاز العدل الثقة[4].

ثالثا: الترجيح: يبدو لي من خلال ما تم عرضه من قول الإمام الحاكم وكذلك أقوال أئمة الجرح والتعديل، أن الإمام الحاكم صرّح بعدالة أبو الحسن مُحَمَّد بن حسين بن علي بن أبو بكر، حيث قصد بها العدالة المطلقة (بإطلاق الضبط)، وليست العدالة الدينية.

---

[1] رجال الحاكم في المستدرك لمقبل بن هادي الوادعي، المرجع السابق، ج2، ص255.

[2] الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم للدكتور سعد بن عبد الله الحميد وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص974.

[3] تكملة الإكمال: لمحمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، تحق: د/ عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1410هـ، ج3، ص562.

[4] تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، لا م، 1415 هـ/ 1995م، ج42، ص163.

الفرع الثاني: نماذج تطبيقية من أحاديث أبو الحسن مُحَمَّد بن الحسين بن علي بن أبو بكر العدل.

سأورد فيما يلي نماذج من أحاديث أبو الحسن مُحَمَّد بن الحسين بن علي بن أبو بكر، الذي نص الإمام الحاكم على عدالته تصريحا.

الحديث الأول: قال الإمام الحاكم أخبرني أبو الحسن مُحَمَّد بن الحسين بن علي بن بكر **العدل** ثنا الحسين ابن الفضل ثنا مُحَمَّد بن مصعب ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي كبشة وهو السلولي عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: "بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري والطبراني[2] من طريق أبو عاصم الضحاك بن مخلد.

وأخرجه أحمد والدارمي[3] من طريق أبو المغيرة.

وأخرجه أحمد وابن حبان[4] من طريق الوليد بن مسلم، وأخرجه الطبراني[5] من طريق سفيان

---

[1] المدخل إلى الصحيح للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص93.

[2] صحيح البخاري للبخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، المصدر السابق، ج4، ص170، رقم الحديث 3461.

*المعجم الكبير للطبراني، باب عبد الله بن عمرو بن العاص، المصدر السابق، ج13، ص623، رقم الحديث 14546.

[3] مسند أحمد بن حنبل للإمام أحمد بن حنبل، مسند عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما، المصدر السابق، ج2، ص214، رقم الحديث 7006.

*مسند الدارمي المعروف: أبو مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، تحق: حسين سليم أسد الداراني، باب البلاغ عن رسول الله ﷺ، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412 هـ/ 2000 م، ج1، ص455.

[4] مسند أحمد بن حنبل للإمام أحمد بن حنبل، مسند عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما، المصدر السابق، ج2، ص159، رقم الحديث 6486.

*صحيح ابن حبان لابن حبان البستي، كتاب التاريخ، باب ذكر الإباحة للمرء أن يحدث عن بني إسرائيل، المصدر السابق، ج14، ص149، رقم الحديث 6256.

[5] الروض الداني (المعجم الصغير): سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحق: مُحَمَّد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1405هـ/ 1985م، ج1، ص281، رقم الحديث 462.

الثوري، وأخرجه الحاكم[1] من طريق مُحَمَّد بن مصعب.

خمستهم (أبو عاصم الضحاك بن مخلد، وأبو المغيرة، والوليد بن مسلم، وسفيان الثوري، ومُحَمَّد بن مصعب) عن الأوزاعي.

وأخرجه عبد الرزاق[2] من طريق الأوزاعي.

وأخرجه الترمذي[3] من طريق عبد الرحمان بن ثاب

كلاهما (الأوزاعي، وعبد الرحمان بن ثابت) عن حسان بن عطية، عن أبي كبشة السلولي، عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله-ﷺ-.

حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث.

قال **الحاكم** رحمه الله: أن رواة هذا الحديث كذابين، حيث ذكر خبر يدل على ذلك ويحث على معرفة المعدلين من رواة الأخبار من المجروحين[4].

مناقشة حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث.

وذلك من خلال بيان درجة الرواة ثقة وتضعيفا.

أولا: ترجمة رجال الإسناد.

1)الحسين بن الفضل: هو الحسين بن الفضل بن عمير البجلي الكوفي النيسابوري أبو علي، سمع: يزيد بن هارون، وعبد الله بن بكر السهمي، ساق له **الحاكم** من الأحاديث في الغرائب والأفراد بضعة عشر حديثا[5].

---

[1] المدخل إلى الصحيح للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص93.

[2] مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحق: حبيب الرحمن الأعظمي،كتاب أهل الكتابين، باب هل يسأل أهل الكتاب عن شيء، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ، ج10، ص312، رقم الحديث 19210.

[3] الجامع الصحيح سنن الترمذي (سنن الترمذي): مُحَمَّد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحق: أحمد مُحَمَّد شاكر وآخرون، كتاب العلم، باب الحديث عن بني إسرائيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت، ج5، ص40، رقم الحديث 2669.

[4] المدخل إلى الصحيح للحاكم، المصدر السابق، ص104.

[5] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، المصدر السابق، ج6، ص743.

2)مُحَمَّد بن مصعب: هو مُحَمَّد بن مصعب بن صدقة القرقساني أبو عبد الله وقيل: أبو الحسن نزيل بغداد.

قال ابن حبان: ساء حفظه فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به، وقال عنه أبو أحمد ابن عدي: له أحاديث عن الأوزاعي غيره صالحة، وهو عندي ليس برواياته بأس، وقال الإسماعيلي: سألت عبد الله بن مُحَمَّد بن سيار: من أوثق أصحاب الأوزاعي؟ فقال: مُحَمَّد بن عبد الواحد لا بأس به، ومُحَمَّد بن مصعب من الضعفاء، وابن أبي العشرين ليس بقوي، وضعفه السمعاني حيث قال: كان حافظا إلا أنه كثير الغلط فضعف لذلك[1].

3) الأوزاعي (88– 157هـ/707– 774م): هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، من قبيلة الأوزاع، أبو عمرو[2].

قال عنه العجلي: ثقة[3]، وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونا، صدوقا فاضلا، خيرا، كثير الحديث والعلم والفقه، حجة[4].

4)حسان بن عطية: هو حسان بن عطية أبو بكر الشامي المحاربي، قال علي بن سعيد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: حسان بن عطية مقارب الحديث ثقة، يروي عن سعيد بن المسيب وابن المنذر ونافع روى عنه الأوزاعي وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان[5]، قال عنه العجلي: ثقة[6].

---

[1] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي، المصدر السابق، ج10، ص360.

[2] الأعلام للزركلي، المصدر السابق، ج3، ص320.

[3] الثقات للعجلي، المصدر السابق، ج2، ص83.

[4] الطبقات الكبرى لابن سعد، المصدر السابق، ج7، ص488.

[5] الثقات لمحمد بن حبان، المصدر السابق، ج6، ص223.

[6] الثقات للعجلي، المصدر السابق، ج1، ص291.

5)أبي كبشة (السلولي): روى عن: ثوبان، وسهل بن الحنظلية، وعبد الله بن عمرو، روى عنه: حسان بن عطية، وربيعة بن يزيد، ويونس بن سيف الكلاعي،... قال عنه العجلي: شامي تابعي، ثقة[1].

ثانيا: موقف العلماء من حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث.

لقد خالف بعض المحدثين الإمام الحاكم في الحكم على رجال الإسناد، حيث تبين أنه حكم عليهم بالكذب (من المجروحين)، بينما المحدثين جعلوه من رجال الشيخين.

حيث قال حسين سليم أسد الداراني: إسناده صحيح[2].

وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط البخاري رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي كبشة السلولي فمن رجال البخاري[3].

ثالثا: درجة الحديث عند النقاد:

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه.

قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[4]، وقال الألباني: صحيح[5].

الحديث الثاني: قال الإمام الحاكم حدثنا أبو الحسن مُحَمَّد بن علي بن بكر **العدل**، وأبو منصور مُحَمَّد بن القاسم العتكي، قالا: ثنا أحمد بن نصر، ثنا أبو نعيم، ثنا سفيان، وأخبرنا أبو الحسن أحمد بن مُحَمَّد بن سلمة العنزي، ثنا معاذ بن نجدة القرشي، ثنا قبيصة بن عقبة، ثنا سفيان، وأخبرنا أبو النضر الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا مُحَمَّد بن كثير، ثنا سفيان، عن المقدام

---

[1] التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحق: شادي بن مُحَمَّد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط1، 1432هـ/ 2011م، ج3، ص392-393.

[2] مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي: لأبي مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمان بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، تحق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ/ 2000م، ج1، ص455.

[3] مسند أحمد بن حنبل: لأحمد بن حنبل، المصدر السابق، ج2، ص159.

[4] سنن الترمذي لأبو عيسى الترمذي، المصدر السابق، ج9، ص277.

[5] مشكاة المصابيح: مُحَمَّد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي، تحق: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1985م، ج1، ص70.

بن شريح بن هانئ، عن أبيه، عن عائشة ﵂ قالت: «ما بال رسول الله ﷺ قائما منذ أنزل عليه الفرقان»[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي والحاكم والطحاوي [2] من طريق أبو نعيم.

وأخرجه أيضا الحاكم وأبي عوانة [3] من طريق قبيصة بن عقبة.

وأخرجه الحاكم [4]أيضا من طريق مُحَمَّد بن كثير.

وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة[5] من طريق وكيع، وأخرجه أحمد[6] أيضا من طريق عبد الرحمان الرحمان المعنى.

وأخرجه البيهقي [7] أيضا من طريق الحسين بن حفص.

ستتهم (أبو نعيم، وقبيصة بن عقبة، ومُحَمَّد بن كثير، ووكيع، وعبد الرحمان المعنى، والحسين بن حفص) عن سفيان عن المقدام بن شريح بن هانئ عن أبيه (شريح) عن عائشة عن رسول الله -ﷺ-.

---

[1] . المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص290.

[2] . السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب البول قاعدا، المصدر السابق، ج1، ص164، رقم الحديث 491.

*المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر نفسه، ج1، ص290.

*شرح معاني الآثار: أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي، تحق: مُحَمَّد زهري النجار، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1399هـ، كتاب الكراهة، باب البول قائما، ج4، ص267، رقم الحديث 6805.

[3] . المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر نفسه، ج1، ص290.

*مستخرج أبي عوانة لأبي عوانة الإسفراييني، كتاب الإيمان، باب بيان إيثار ترك البول قائما، المصدر السابق، ج1، ص169.

[4] . المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر نفسه، ج1، ص290.

[5] . مسند أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل، باب حديث السيدة عائشة ﵂، المصدر السابق، ج6، ص213، رقم الحديث 25828.

*مصنف ابن أبي شيبة لأبي بكر بن أبي شيبة العبسي، كتاب الطهارات، باب من رخص في البول قائما، المصدر السابق، ج1، ص116، رقم الحديث 1320.

[6] . مسند أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل، باب حديث السيدة عائشة ﵂، المصدر نفسه، ج6، ص213، رقم الحديث 25828.

[7] . السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب البول قاعدا، المصدر السابق، ج1، ص164، رقم الحديث 491.

حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث.

قال الإمام الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه[1].

مناقشة حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث.

سأقوم في هذه النقطة بترجمة رواة الحديث والحكم عليهم جرحا أو تعديلا.

أولا: ترجمة رجال الإسناد.

1)شريح: هو شريح بن هانئ بن يزيد ابن الحارث بن كعب، أدرك النبي ﷺ، روى عن: علي، وسعد بن أبي وقاص، وعائشة، روى عنه: ابناه (مُحَمَّد والمقدام)، والشعبي، ويونس بن أبي إسحاق[2].

وثقه ابن حجر فقال: شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي المذحجي أبو المقدام الكوفي مخضرم ثقة[3]، وقال عنه يحي بن معين، وغيره: ثقة[4].

2) قبيصة بن عقبة: هو قبيصة بن عقبة أبو عامر السوائي من بني سواءة بن عامر بن صعصعة الكوفي[5]، قال عنه العجلي: قبيصة بن عقبة ثقة[6]، وقال عنه ابن معين: قبيصة ثقة في في كل شيء، إلا في حديث سفيان، ليس بذاك القوي، فإنه سمع منه وهو صغير[7].

3) معاذ بن نجدة: هو معاذ بن نجدة بن العريان أبو سلمة الهروي، روى عن: خلاد بن يحي، وقبيصة بن عقبة، وروى عنه: الحافظ أبو إسحاق البزاز[8].

4) المقدام بن شريح: هو مقدام بن شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي كوفي روى عن أبيه روى عنه الأعمش وعبد الملك بن أبي سليمان ومسعر وسفيان وشعبة.

---

[1] المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص290.

[2] أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري، المصدر السابق، ج2، ص628.

[3] تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، المصدر السابق، ص435.

[4] سير أعلام النبلاء للذهبي، المصدر السابق، ج5، ص53.

[5] التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي، المصدر السابق، ج3، ص1206.

[6] الثقات للعجلي، المصدر السابق، ج2، ص214.

[7] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، المصدر السابق، ج5، ص427.

[8] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، المصدر نفسه، ج6، ص837.

حدثنا عبد الرحمن أنا عبد الله بن أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل فيما كتب إليّ قال سمعت أبي يقول: المقدام بن شريح بن هانئ ثقة[1].

5) مُحَمَّد بن كثير: هو مُحَمَّد بن كثير الحافظ الثقة أبو عبد الله العبدي البصري، حدث عن: أخيه سليمان بن كثير وشعبة، وسفيان الثوري، وحدث عنه: البخاري في صحيحه، وأبو داود في سننه، ومُحَمَّد بن يحي الذهلي، وعبد بن حميد، وعدد كثير، قال عنه أبو حاتم: صدوق[2].

6) عثمان بن سعيد الدارمي: هو أبو عمرو عثمان بن سعيد الدارمي، سمع أبا الوليد، وأبا نعيم، وأحمد بن يونس، روى عنه أحمد بن مُحَمَّد بن عثمان العنزي النيسابوري[3].

7) أبو النضر الفقيه: أبو النضر الطوسي الإمام الحافظ الفقيه العلامة القدوة شيخ الإسلام، سمع عثمان بن سعيد الدارمي، والحارث بن أبي أسامة، وإسماعيل القاضي[4].

8) أبو الحسن أحمد بن مُحَمَّد بن سلمة العنزي: هو أحمد بن مُحَمَّد بن عبدوس بن سلمة، أبو الحسن العنزي الطرائفي النيسابوري، سمع: السري بن خزيمة، وعثمان بن سعيد الدارمي، وجماعة، روى عنه: أبو الحسين الحجاجي، وابن محمش الزيادي، والحاكم، وآخرون[5].

9) أبو نعيم: هو عبد الملك بن مُحَمَّد بن عدي، أبو نعيم الجرجاني، الفقيه الحافظ، سمع: أبا حاتم، وأبا زرعة، ويحي بن عَبْدَك، وخلقا سواهم[6].

10) أحمد بن نصر: هو أحمد بن نصر بن زياد القرشي الزاهد، قال أبو عبد الله الحاكم: قرأت بخط أبي عمرو المستلمي سمعت مُحَمَّد بن عبد الوهاب، يقول: أحمد بن نصر عندي ثقة

---

[1] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، المصدر السابق، ج8، ص302.

[2] سير أعلام النبلاء للذهبي، المصدر السابق، ج10، ص383-384.

[3] الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي، المصدر السابق، ج3، ص877.

[4] سير أعلام النبلاء للذهبي، المصدر نفسه، ج15، ص490.

[5] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، المصدر السابق، ج7، ص831.

[6] الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السودوني، تحق: شادي بن مُحَمَّد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء،اليمن، ط1، 1432هـ/ 2011م، ج6، ص466.

مأمون، روى عنه: عبد الله بن مُحَمَّد الجزري، وزيد بن أبي موسى المروزي، قال عنه النسائي: ثقة[1].

11) أبو منصور مُحَمَّد بن القاسم العتكي: هو المحدث، الإمام أبو منصور مُحَمَّد بن القاسم بن عبد الرحمن بن قاسم بن منصور العتكي النيسابوري، أكثر عنه الحاكم وأثنى عليه وقال: كان شيخا متيقظا فهما صدوقا[2].

ثانيا: موقف العلماء من حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث.

وقد وافق بعض المشتغلين بالحديث الحاكم فيما ذهب إليه من تصحيح الإسناد ومن خلال حكمه بثقة رجاله.

قال الذهبي: على شرطهما.

وقال عبد القادر الأرناؤوط: إسناده صحيح.

وقال شعيب الأرناؤوط: هذا إسناد صحيح.

ثالثا: درجة الحديث عند النقاد:

قال ابن الأثير الجزري: إسناده صحيح[3].

وقال شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم[4].

---

[1] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي، المصدر السابق، ج1، ص148.

[2] رجال الحاكم في المستدرك لمقبل بن هادي الوادعي، المرجع السابق، ج2، ص277.

[3] جامع الأصول في أحاديث الرسول: لابن الأثير الجزري، المصدر السابق، ج7، ص129.

[4] مسند أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل، المصدر السابق، ج6، ص136.

المطلب الرابع: نصر بن مُحَمَّد العدل.

نصر بن مُحَمَّد هو أحد شيوخ الإمام الحاكم الذين أخذ الذين عنهم في بعض كتبه، وقد نص على عدالته تصريحا.

الفرع الأول: الحكم على نصر بن مُحَمَّد.

سوف أعرض في الفرع قول الإمام الحاكم في نصر بن مُحَمَّد ثم قول العلماء فيه، مرورا بالقول الراجح منهما.

أولا: قول الإمام الحاكم في نصر بن مُحَمَّد.

روى عنه: أبو عبد الله الحاكم في "مستدركه"، ووصفه بالعدل.

قال الحاكم: أبو الفضل بن أبي نصر العدل الصوفي الطوسي العطار، هو أحد أركان الحديث بخراسان مع ما يرجع إليه من الدين والزهد والسخاء والتعصب لأهل السنة، سمع بخراسان والجبال والعراق والحجاز ومصر والشام والجزيرة أول رحلته كانت إلي مرو إلي الليث بن مُحَمَّد المروزي، ثم نيسابور، ثم خرج إلي العراق سنة ثلاثين وثلاثمائة، وانصرف إلي خراسان سنة تسع وثلاثين، وقد جمع من الحديث ما لم يجمعه كثير أحد، وصنف وجمع وحدث سنين، ومات بالطابران يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من المحرم سنة ثلاث وثمانين[1].

ثانيا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في نصر بن مُحَمَّد.

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في بديعته:

نصر فتى مُحَمَّد ذا الطوسي ... جميل شأن فاضل الدروس.

وقال في شرحها: كان حافظا ناقدا ثقة، وكان رأسا في علم التصوف[2].

وقال عنه الذهبي: الإمام الحافظ المحدث المصنف[3].

ثالثا: الترجيح: من خلال ما سبق، تبين لي أن الإمام الحاكم نص على ثبوت عدالة نصر بن مُحَمَّد، حيث قصد بها العدالة في الرواية (العدالة المطلقة).

---

[1] الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، المرجع السابق، ج2، ص1319.

[2] الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم ، المرجع نفسه، ج2، ص1320.

[3] سير أعلام النبلاء للذهبي، المصدر السابق، ج14، ص493.

الفرع الثاني: نماذج تطبيقية من أحاديث نصر بن مُحَمَّد العدل.

سأعرض الآن نموذج من أحاديث نصر بن مُحَمَّد العدل، الذي صرح فيه الإمام الحاكم على عدالته نصا.

الحديث الأول: قال الإمام الحاكم حدثني نصر بن مُحَمَّد العدل حدثني إبراهيم بن المولد حدثني أحمد بن مروان المالكي حدثنا مُحَمَّد بن إسماعيل بن سالم حدثني الحميوي قال سمعت سفيان بن عيينة يقول ما من أحد يطلب الحديث إلا وفى وجهه نضرة لقول النبي ﷺ نضر الله إمرءا سمع منا حديثا فبلغه[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي والبزار والطبراني والحميدي والخطيب البغدادي[2] من طريق عبد الملك بن عمير.

---

[1] المدخل إلى الإكليل للإمام الحاكم، المصدر السابق، ص28.

[2] سنن الترمذي لأبي عيسى الترمذي، كتاب العلم عن رسول الله، باب ما جاء الحث على تبليغ السماع، المصدر السابق، ج9، ص260، رقم الحديث 2582.

*مسند البزار لأبي بكر البزار، مسند عبد الله بن مسعود، المصدر السابق،ج5، ص435، رقم الحديث 1781.

*المعجم الأوسط للطبراني، باب من اسمه أحمد، المصدر السابق، ج2، ص78، رقم الحديث 1304.

*مسند الحميدي: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي، تحق: حسن سليم أسد الداراني، أحاديث عبد الله بن مسعود ﷺ، دار السقا، دمشق، سوريا، ط1، 1996 م، ج1، ص200، رقم الحديث 88.

* الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، باب ذكر بعض الدلائل على صحة العمل بخبر الواحد، المصدر السابق، ص28.

وأخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي والبزار والخطيب البغدادي والحاكم والبيهقي وأبي يعلى الموصلي[1] من طريق سماك بن حرب.

كلاهما (عبد الملك بن عمير وسماك بن حرب)عن عبد الرحمان بن عبد الله بن مسعود عن أبيه (عبد الله بن مسعود) عن النبي -ﷺ-.

حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث:

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، قاعدة من قواعد أصحاب الروايات، ولم يخرجاه[2].

مناقشة حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث.

يعنى بدراسة حال الرواة وثاقة أو ضعفا.

---

[1] مسند أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، المصدر السابق، ج8، ص477، رقم الحديث 3942.

* سنن ابن ماجه: لابن ماجة، أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني، تحق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، كتاب الإيمان، باب من بلغ علما، دار الرسالة العالمية، لا م، ط1، 1430 هـ - 2009 م، ج1، ص85، رقم الحديث 232.

* سنن الترمذي لأبي عيسى الترمذي، كتاب العلم عن رسول الله، باب ما جاء الحث على تبليغ السماع، المصدر نفسه، ج9، ص259، ص2581.

* مسند البزار لأبي بكر البزار، مسند عبد الله بن مسعود، المصدر نفسه،ج5، ص429، رقم الحديث 1776.

* الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، باب فضل ومن لم يرو غير حديث أو حديثين، ولم يعرف بمجالسة العلماء وكثرة الطلب، المصدر نفسه، ص93.

* المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص164، رقم الحديث 297.

* شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، فصل في فضل العلم وشرف مقداره، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1423 هـ/ 2003 م، ج3، ص247.

* مسند أبي يعلى لأبي يعلى الموصلي، مسند عد الله بن مسعود، المصدر السابق، ج9، ص62.

[2] المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص162.

أولا: ترجمة رجال الإسناد.

1)ابن أبي عمر: هو مُحَمَّد بن يحيى أبو عبد الله ابن أبي عمر العدني سكن مكة مات سنة ثلاثة وأربعين، سمع ابن عيينة[1].

2)سفيان بن عيينة: قد تم ترجمته في المطلب الأول من هذا المبحث.

3)عبد الملك بن عمير: هو عبد الملك بن عمير القرشي الكوفي رأى عليا وأبا موسى الأشعري وجرير بن عبد الله، روى عنه الثوري وشعبة.

ثنا عبد الرحمن قال سألت أبي عن عبد الملك بن عمير فقال: ليس بحافظ هو صالح، تغير حفظه قبل موته[2].

4)عبد الرحمان بن عبد الله بن مسعود: هو عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، روى عن القاسم بن عبد الرحمن وروى عنه شعبة والثوري ووكيع وغيرهم.

ثنا عبد الرحمن نا أحمد بن سنان الواسطي قال سمعت الوليد بن أبان الكرابيسي يذكر عن أبي النضر هاشم بن القاسم قال: إني لأعرف اليوم الذي اختلط فيه المسعودي[3].

ثانيا: موقف العلماء من حكم الإمام الحاكم على إسناد الحديث.

لقد وافق الإمام الذهبي فيما ذهب إليه الإمام الحاكم من تصحيح الإسناد، وذلك من خلال وثاقة رواته، أمّا شعيب الأرناؤوط وحسين سليم أسد فقد خالفوه .

حيث قال الذهبي: على شرط مسلم[4]، وقال شعيب الأرناؤوط : إسناده حسن إن ثبت سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه لهذا الحديث فقد سمع من أبيه شيئا يسيرا[5].

وقال حسين سليم أسد: إسناده حسن[6].

ثالثا: درجة الحديث عند النقاد.

---

[1] التاريخ الكبير للبخاري، المصدر السابق، ج1، ص265.

[2] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، المصدر السابق، ج5، ص360.

[3] أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري، المصدر السابق، ج3ن ص381.

[4] الأعلام للزركلي، المصدر السابق، ج4، ص137.

[5] المستدرك على الصحيحين للحاكم، المصدر السابق، ج1، ص164.

[6] مسند أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل، المصدر السابق، ج1، ص436.

وقال : شعيب الأرناؤوط وآخرون: حديث صحيح[1].

وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد رواه عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله[2].

وقال الألباني: صحيح[3].

الخلاصة: بعد عرض وتحليل ما جاء من أقوال الأئمة في شأن الذين أخذ عنهم الإمام الحاكم في كتبه، ومن خلال ما استخلصته من هذه الأقوال، يمكن أن نقول بأن هؤلاء الذين صرّح الإمام الحاكم على عدالتهم، حيث قصد بها في الغالب على العدالة المطلقة.

[1] مسند أبي يعلى لأبي يعلى الموصلي، المصدر السابق، ج9، ص62.

[2] سنن الترمذي لأبي عيسى الترمذي، المصدر السابق، ج5، ص34.

[3] سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: أبو عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1415هـ/1995م، ج4،ص298.

الخاتمة

الخاتمـــــــــة

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شاء من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، له الفضل في الدنيا والآخرة.

ثم إن من أفضل ما تقضى فيه الأعمار وتطوى به الساعات والأيام، تلك اللحظات التي تقرب العبد من ربه، وتدنيه من رضاه ورحمته، وخيرها التي يجد فيها المرء أنسه وطمأنينته مع آية من آيات ربه أو حديث من أحاديث نبيه- صلى الله عليه وسلم-.

لقد تم هذا البحث أتم الله علينا نعمه وزاده من فضله، ولعل الأهم في هذه الخاتمة جمع شتات البحث وتلخيص أهم أفكاره والنتائج المتوصل إليها في النقاط التالية بالإضافة إلى بعض التوصيات:

أهم النتائج المتوصل إليها:

1-أن للإمام الحاكم مكانة علمية مرموقة بين علماء الحديث، وذلك من خلال تأليفه للعديد من المؤلفات وكلامه في الرجال جرحا وتعديلا.

2-عرفت العدالة بتعريفات عديدة ومتنوعة وخلاصتها تعني الاستقامة وحسن السيرة في الدين، وتحصل بالمحافظة على التقوى والمروءة وذلك باجتناب الأعمال السيئة والمذمومة شرعا وعرفا.

3-أن العدالة شرط في حال الأداء والتحديث، وليس شرط في حال التحمل والأخذ، فقد يكون الراوي كافرا أو فاسقا أو مخروم العدالة حال التحمل، ويؤدي الحديث ويحدث به، وقد خرج من الكفر والفسق وخوارم المروءة فيقبل حديثه.

4- وثبت من هذا أن العدالة ركن أساسي في قبول الأحاديث، والحاجة إلى إثباتها أشد.

5- ومما لا شك فيه أن وجود أحدهما (العدالة أو الضبط) دون الآخر لا يكفي في الحكم على الحديث بالصحة، إلا أن العدالة تعتبر أكثر أهمية إذ قورنت بقرينها (الضبط) لأنها تتعلق بعقيدة المرء وإيمانه، والعقيدة أساس كل شيء في حياة المسلم.

6- فمن طعنت عدالته ردت مروياته وإن كمل ضبطه، لأن افتقار الراوي إلى العدالة نقص لا يقبل الجبر.

7-المروءة عبارة عن الاحتشام وهي داخلة ضمن العدالة، لأن الشخص الذي يراعي الآداب الصحيحة المألوفة في المجتمع المسلم يكون موضع عيب وسخرية عند الناس، وينبغي أن يصان الحديث الشريف عن ذلك.

8-الذنوب منقسمة إلى صغائر وكبائر كما ورد ذلك في صريح آيات القرآن قوله تعالى ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾[سورة النساء: 31].

9-شروط العدالة: الإسلام، العقل، البلوغ، السلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

10- الأدلة على اشتراط العدالة في الراوي كثيرة منها: قوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [سورة الحجرات: 6]، وقوله أيضا ﴿ وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [سورة الطلاق:2].

11-تثبت العدالة اتفاقا في سائر الرواة بعد الصحابة بنص معدلين عليها أو بالاستفاضة والشهرة.

12- لا تقبل رواية الفاسق المرتكب للكبيرة، كما لا تقبل شهادته لانتفاء عدالته وذلك باتفاق أهل العلم.

13- الراوي المعروف بالكذب في كلامه لا تقبل روايته، ولو لم يكذب في الحديث الشريف، لأن الذي لا يكون صادقا في كلامه العادي لا يؤمن كذبه في حديث رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، أما إذا تاب توبة صادقة فإنه تعود إليه عدالته.

14- الذي يكذب في الحديث النبوي ويتقول على النبي-صلى الله عليه وسلم- ما لم يقله، لا يقبل حديثه أبدا.

من التوصيات:

- نوصي طلاب العلم والدارسين بالصبر والتدقيق وفهم لغة العلماء ومصطلحاتهم والوقوف طويلا عند عباراتهم وآرائهم – خاصة عند الاختلاف- وفهمها بدقة حتى لا يقع المرء في أفهام مغلوطة. فإن لكل وجهة وله رؤية واجتهاد خاص به.

-كما أوصي نفسي والدارسين والباحثين في علوم الشريعة بأمر مهم وهو أن نكون على معرفة بأصولها ومفاهيمها الأساسية- (أعني القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة).

وعموما فإن دراستي هذه ما هي إلّا إطلالة بسيطة عن العدالة عند الإمام الحاكم، وأتمنى أن تكون هناك دراسات مستقبلية مكملة حول هذا الموضوع، وتكون أكثر تعمقا وتخصصا.

وفي الأخير نسأل الله أن ينفعنا به وسائر المسلمين، وأن يهدينا إلى التمسك بسنة نبيه- صلى الله عليه وسلم- وخدمتها والدفاع عنها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ .....إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١ ﴾سورة النساء: [4].	1	أ
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ .....وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥ ﴾ سورة النساء: [4]	65	11
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ .....ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾ سورة المائدة: [5].	95	23
﴿ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦ ﴾ سورة المائدة:[5].	95	23
﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ .....وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ١٢٣ ﴾ سورة البقرة: [2].	123	23
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ .....نَٰدِمِينَ ٦ ﴾[سورة الحجرات: [49].	6	78-29
﴿ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾ سورة النور:[24].	55	32
﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗاۚ لَّا يَسۡتَوُۥنَ ١٨ ﴾	18	32

سورة السجدة:[32].		
﴿ إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ .....مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا ﴿٣١﴾ ﴾ سورة النساء:[4].	31	78
﴿ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾ [سورة الطلاق:[65].	2	78

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	رقم الصفحة
"يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ....."	24
"أقبلت راكبا على حمار أتان، وأنا يومئذ....."	30
"عقلت من النبي ﷺ مجة....."	31
"رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ....."	31
"من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة".	45
"لا تنجسوا موتاكم، فإن المسلم لا ينجس حيا أو ميتا".	48
"خير الناس القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم....."	53
"من كذب علي متعمدا ليضل به فليتبوأ مقعده من النار".	57
"بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج".	63
"ما بال رسول الله ﷺ قائما منذ أنزل عليه الفرقان".	67
"نضر الله إمرءا سمع منا حديثا فبلغه".	72

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم المترجم له	الصفحة
أبو الحسن الدارقطني	4
علي بن حمشاذ بن سختويه	5
مُحَمَّد بن يعقوب الأموي	5
مُحَمَّد بن عبد الله بن أحمد الأصفهاني الصفار	5
ابن الأخرم	5
مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف الطوسي	5
أبو أحمد الحاكم النيسابوري	6
أبو بكر البيهقي	7
أبو بكر الشيرازي	7
أبو عثمان الصابوني النيسابوري	7
أبو يعلى الخليلي	7
أبو ذر الهروي	7
أبو الفتح بن أبي الفوارس	8
أبو العلاء الواسطي	8
إبراهيم بن عصمة العدل	43
عصمة بن إبراهيم	46
عبدان بن عثمان	47
أبو حمزة	47
إبراهيم الصائغ	47
مُحَمَّد بن مسلم المكي أبو الزبير	47
أبو مسلم المسيب بن زهير البغدادي	49
أبو بكر بن أبي شيبة	50

عثمان بن أبي شيبة	50
سفيان بن عيينة	50
عمرو بن دينار	50
عطاء بن أبي رباح	51
علي بن مُحَمَّد بن سختويه العدل	52
هشام بن علي السيرافي	55
موسى بن إسماعيل	55
أبان بن يزيد	55
أبي جمرة	56
زهدم الجرمي	56
عمران بن حصين	56
إسماعيل بن قتيبة	59
جعفر بن مُحَمَّد بن معاذ	59
أحمد بن يونس	59
زهير بن حرب	59
الأعمش	59
طلحة بن مصرف	60
أبي عمار عريب	60
عمرو بن شرحبيل	60
أبو الحسن مُحَمَّد بن حسين بن علي بن أبو بكر العدل	62
الحسين بن الفضل	64
مُحَمَّد بن مصعب	65
الأوزاعي	65
حسان بن عطية	65
أبي كبشة السلولي	66

شريح	68
قبيصة بن عقبة	68
معاذ بن نجدة	68
المقدام بن شريح	68
مُحَمَّد بن كثير	69
عثمان بن سعيد الدارمي	69
أبو النضر الفقيه	69
أحمد بن مُحَمَّد بن سلمة العنزي	69
أبو نعيم	69
أحمد بن نصر	69
أبو منصور مُحَمَّد بن القاسم العتكي	70
نصر بن مُحَمَّد العدل	71
ابن أبي عمر	74
عبد الملك بن عمير	74
عبد الرحمان بن عبد الله بن مسعود	74

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم.**

1) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: رسالة ماجستير، للطالب ماهر ياسين فحل الهيتي، بإشراف العلامة هاشم جميل، جامعة صدام (بغداد)، كلية العلوم الإسلامية.

2) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (صحيح ابن حبان): محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي، تحق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408 هـ/ 1988 م.

3) الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تحق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

4) اختصار علوم الحديث: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، د ت.

5) إرشاد الفحول إلى تحرير النقول في تصحيح حديث العدول: لأبي أسامة سليم بن عبد الهلالي، مكتبة الفرقان، دبي، د ط، 1424هـ/2003م.

6) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحق: الشيخ أحمد عزو وعناية، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 1419هـ/ 1999م.

7) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ.

8) إسبال المطر على قصب السكر(نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين المعروف بالأمير، تحق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حوم، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م.

9) أسماء المدلسين: لجلال الدين السيوطي، تحق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الجيل، بيروت، ط1، د ت.

10) أسنى المطالب شرح روض الطالب: لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحي السنيكي، دار الكتاب الإسلامي، د ط، د ت.

11) الأشباه والنظائر: لعبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/ 1990م.

12) الإصابة في تمييز الصحابة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.

13) الأعلام: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م.

14) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد، علاء الدين، تحق: أبو عبد الرحمان عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، لا م، ط1، 1422هـ/ 2001م.

15) ألفية العراقي في علوم الحديث: لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحق: ماهر ياسين الفحل، ملتقى أهل الحديث، د ط.

16) الأنساب: لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد، تحق:عبد الرحمان بن يحي المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1382هـ/ 1962م.

17) البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تح: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1408هـ/ 1988م.

18) تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحق: عبد الستار أحمد فراج، دار التراث العربي، الكويت،1385هـ/1965م.

19) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحق: د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، لا م، ط1، 2003م.

20) التاريخ الكبير: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، د ط، د ت.

21) تاريخ بغداد وذيوله: لأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ.

22) تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، لا م، 1415 هـ/ 1995م.

23) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحق: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، 1406هـ/ 1986م.

24) تحرير علوم الحديث: لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/ 2003م.

25) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج: لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحق: عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ.

26) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لعبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

27) تذكرة الحفاظ: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/ 1998م.

28) تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، 1406هـ/ 1986م.

29) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: لأبي زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، تحق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ/ 1985م.

30) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحق: كما يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ/1988م.

31) تكملة الإكمال: لمحمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، تحق: د/ عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1410هـ.

32) التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط1، 1432هـ/ 2011م.

33) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، د ط، 1387هـ.

34) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ليوسف بن عبد الرحمان بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، تحق: د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ/1980م.

35) توجيه النظر إلى أصول الأثر: لطاهر الجزائري الدمشقي، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1416هـ/ 1995م.

36) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني، تحق: أبو عبد الرحمان صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م.

37) تيسير مصطلح الحديث: لأبي حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف، ط10، 1425هـ/ 2004م.

38) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السودوني، تحق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، ط1، 1432هـ/2011م.

39) الثقات: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393 هـ/1973م.

40) جامع الأصول في أحاديث الرسول: لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، ط1، 1389هـ/ 1969م.

41) الجامع الصحيح سنن الترمذي (سنن الترمذي): محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت.

42) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله —صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه (صحيح البخاري): لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، لا م، ط1، 1422هـ.

43) جرح الرواة وتعديلهم (الأسس والضوابط): رسالة دكتوراه، إعداد محمود عيدان أحمد الدليمي، بإشراف الدكتور زياد محمود رشيد العاني، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية.

44) الجرح والتعديل: لأبو محمد عبد الرحمان بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط1، 1271هـ/ 1952م.

45) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، دار السعادة، بجوار محافظة مصر، 1394هـ/ 1974م.

46) الخلاصة في معرفة الحديث: للحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، تحق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية، لا م، ط 1، 1430 هـ/ 2009 م.

47) ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط2، 1387هـ/1967م.

48) الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم: لأبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1432 هـ /2011 م.

49) الروض الداني (المعجم الصغير): سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1405هـ/ 1985م.

50) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1415هـ/1995م.

51) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ / 1992م.

52) سنن ابن ماجه: لابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، لا م، ط1، 1430 هـ/ 2009 م.

53) سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، لا م، ط1، 1430 هـ/ 2009م.

54) سنن الدارقطني: لأبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2004 م.

55) السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424هـ/ 2003 م.

56) سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي: ليوسف بن محمد الدخيل النجدي ثم المدني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/ 2003م.

57) الشاذ والمنكر وزيادة الثقة (موازنة بين المتقدمين والمتأخرين): لأبي ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ/ 2005م.

58) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف، المكتبة السلفية، القاهرة، 1349هـ.

59) شرح اختصار علوم الحديث: ل د/ إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمان اللاحم، د ط، د ت.

60) شرح ألفية السيوطي في الحديث المسمى(إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر): للشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414هـ/ 1993م.

61) شرح الموقظة للذهبي: لأبي المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، ط1، 1432هـ/ 2011م.

62) شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415 هـ/ 1494م.

63) شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي، تحق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1399هـ.

64) شروط الأئمة الخمسة (البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسوي): للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ/1984م.

65) شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1423 هـ/ 2003 م.

66) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ/ 1987م.

67) طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.

68) طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحق: د/ محمود محمد الطناحي و د/ عبد الفتاح محمد الحلو، هجر، ط2، 1413هـ.

69) طبقات الشافعية: لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبه، تحق: د/ الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ.

70) الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، المعروف بابن سعد، تحق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ/ 1990م.

71) العدالة أساس نقد الإخبار (دراسة تأصيلية): للدكتور عبد الرحمان محمد سراج، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 9، فبراير، 2007م.

72) العدالة والضبط وأثرهما في قبول الأحاديث أو ردها: ل د/ جنيد أشرف إقبال أحمد، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1427هـ/2006م.

73) غاية النهاية في طبقات القراء: لمحمد بن محمد بن محمد علي بن الجزري الدمشقي الشافعي شمس الدين أبو الخير، تحق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط1، 1427هـ/2006م..

74) فتح المغيث شرح ألفية الحديث: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمان السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1403هـ.

75) الفقيه والمتفقه: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحق: أبو عبد الرحمان عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2، 1421هـ.

76) القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، 1426هـ/2005م.

77) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

78) الكفاية في علم الرواية: لأحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحق: أبو عبد الله السورقي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

79) الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، 1419هـ/ 1998م.

80) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1356هـ/1937م.

81) اللباب في تهذيب الأنساب: لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، دار صادر، بيروت، 1400هـ/ 1980م.

82) لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، د ط.

83) لسان الميزان: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط2، 1390هـ/ 1971م.

84) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، 1412 هـ.

85) المحصول: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، تحق: د/ طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ/ 1997م.

86) المدخل إلى الإكليل: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، تحق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/ 2003م.

87) المدخل إلى الصحيح: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري، تحق: د/ ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، دار الإمام أحمد، مج1.

88) مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لعبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفي الدين، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ.

89) المسالك والممالك: للإصطخري، لا ن، لا م، د ط، د ت.

90) المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1422هـ/ 2002م.

91) المستدرك على الصحيحين: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، للطالب عايض بن عليثه بن معلا الصاعدي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الحديث وعلومه، إشراف: أ. د/ محمد بن عمر بازمول، جامعة أم القرى، 1435هـ/ 2014م.

92) المستصفى: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1993م.

93) مسند أبي يعلى: لأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1404هـ/ 1984م.

94) مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د ط، د ت.

95) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تحق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1988/ 2009م.

96) مسند الحميدي: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي، تحق: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق، سوريا، ط1، 1996 م.

97) مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمان بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، تحق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ/ 2000م.

98) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم): لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت.

99) المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم: لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، تحق: عباس بن صفاخان بن شهاب الدين، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1435هـ/ 2014م.

100) مشكاة المصابيح: محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي، تحق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1985م.

101) مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ.

102) المعجم الأوسط: لأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د ط، 1415هـ.

103) المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحق : حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط2، 1404هـ/ 1983م.

104) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم (الثقات): لأحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي، تحق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1، 1405هـ/1985م.

105) معرفة أنواع علوم الحديث(مقدمة ابن الصلاح): لعثمان بن عبد الرحمان، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، 1406هـ/ 1986م، د ط.

106) معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1397هـ - 1977م، ص1-2.

107) المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، بيروت، ط1، 412هـ.

108) مفهوم العدالة عند ابن حبان وتطبيقها على كتابه الثقات: ل بن سالم محمد فوزي وآخرون، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإسلامية، إشراف: د/ يوسف عبد اللاوي، جامعة الوادي، 1434هـ/ 2013م.

109) المقترب في بيان المضطرب: لأحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر بازمول السلفي المكي الرحابي، دار ابن حزم، ط1، 1422هـ/ 2001م.

110) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: لعثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النضر الشافعي، تحق: عائشة عبد الرحمان بنت الشاطئ، دار المعارف، د ط، د ت.

111) المقنع في علوم الحديث: لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز، السعودية، ط1، 1413هـ.

112) المنتخب من مسند عبد بن حميد: لعبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي، تحق: صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1408هـ/ 1988م.

113) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والحدل: لجمال الدين أبي محمد عثمان بن صهر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، ط1، 1326هـ، مطبعة السعادة، بجوار محافظة مصر.

114) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها: أبو بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2000م.

115) منهج الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين: لسليماني عبد القادر، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران، العدد 2و3، جانفي 2013م.

116) منهج الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث، للطالب عبد الله بن سليم بن سلامة الصاعدي، مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، إشراف: الشريف منصور بن عون العبدلي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1408هـ.

117) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله: لمجموعة من المؤلفين، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

118) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1382هـ/ 1963م.

119) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط1، 1422هـ.

120) نظرية نقد الرجال ومكانتها في ضوء البحث العلمي(دراسة تأصيلية تطبيقية في علم الجرح والتعديل): ل د/ عماد الدين محمد الرشيد، دمشق، 1418هـ/ 1992م.

121) النهاية في غريب الأثر: لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ/ 1979م.

122) الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، تحق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، د ط، 1420هـ/ 2000م.

123) جامع الأحاديث: لعبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ط1، 1423هـ/ 2002م، لا ن، لا م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
قائمة المختصرات	
المقدمة	أ
***المبحث التمهيدي: التعريف بالإمام الحاكم وآثاره العلمية**	
المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام الحاكم	02
المطلب الثاني: آثاره العلمية ووفاته	10
المطلب الثالث: التعريف بأهم كتبه	11
***المبحث الأول: العدالة ومفهومها عند الإمام الحاكم**	
المطلب الأول: تعريف العدالة عند المحدثين	22
الفرع الأول: لغة	22
الفرع الثاني: اصطلاحا	24
المطلب الثاني: العدالة عند الإمام الحاكم	28
الفرع الأول: تعريفها	28
الفرع الثاني: شروطها	28
الفرع الثالث: طرق ثبوتها	34
الفرع الرابع: الفرق بين عدل الرواية وعدل الشهادة	34
المطلب الثالث: الموازنة والترجيح	37
الفرع الأول: مناقشة تعريف المحدثين والأصوليين	37
الفرع الثاني: مناقشة تعريف الحاكم	38
الفرع الثالث: الترجيح	40

*المبحث الثاني: بعض النماذج من الرواة الذين حكم عليهم الإمام الحاكم بالعدالة تصريحا أو حكما	
المطلب الأول: إبراهيم بن عصمة العدل	43
الفرع الأول: الحكم على إبراهيم بن عصمة	43
الفرع الثاني: نماذج تطبيقية من أحاديث إبراهيم بن عصمة العدل	45
المطلب الثاني: أبو الحسن بن علي بن مُحَمَّد بن سختويه العدل	52
الفرع الأول: الحكم على أبو الحسن بن علي بن مُحَمَّد بن سختويه	52
الفرع الثاني: نماذج تطبيقية من أحاديث أبو الحسن بن علي بن مُحَمَّد بن سختويه	53
المطلب الثالث: أبو الحسن مُحَمَّد بن حسين بن علي بن أبو بكر العدل	62
الفرع الأول: الحكم على أبو الحسن مُحَمَّد بن حسين بن علي بن أبو بكر	62
الفرع الثاني: نماذج تطبيقية من أحاديث أبو الحسن مُحَمَّد بن حسين بن علي بن أبو بكر العدل	63
المطلب الرابع: نصر بن مُحَمَّد العدل	71
الفرع الأول: الحكم على نصر بن مُحَمَّد	71
الفرع الثاني: نماذج تطبيقية من أحاديث من أحاديث نصر بن مُحَمَّد العدل	72
الخاتمة	77
قائمة المصادر والمراجع	81
فهرس الآيات	95
فهرس الأحاديث	96
فهرس الأعلام المترجم لهم	97
فهرس الموضوعات	100